CBD

UNEP

الإتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/4/11/Rev.1
30 April 1998

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مؤتمر الأطراف في الإتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي

الإجتماع الرابع
براتيسلافا ، ٤ - ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت*

تجميع المعلومات الواردة في التقارير الوطنية حول تنفيذ الإتفاقية

مذكرة منقحة من الأمين التنفيذي

المحتويات

الفقرات

أولاً - المقدمة . . . . . ١ - ١٢

ثانياً - التقارير الوطنية المتلقاة . . . . . ١٣ - ١٨

ثالثاً - تجميع المعلومات الواردة في التقارير الوطنية . . . . . ١٩ - ١٢٣

* UNEP/CBD/COP/4/1 .

Na.98-2507 180598 180598 .../

لدواعي الاقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل بإصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية .

ألف - الحالة الراهنة للتنوع البيولوجي وحفظه . . . . . ٢٢ - ٣٨

باء - حالة الإستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي وتخطيط العمل ٣٩ - ٤٩

جيم - الإجراء المتخذ لدمج حفظ التنوع البيولوجي وإستدامة إستخدامه في قطاعات أخرى . . . . . ٥٠ - ٦٢

دال - الإجراء المتخذ لتحديد ورصد التنوع البيولوجي والتأثيرات الواقعة عليه . . . . . ٦٣ - ٧٦

هاء - المناطق المحمية . . . . . ٧٧ - ٨٠

واو - تنفيذ السياسات والتدابير عبر الحدود الدولية . . . . . ٨١ - ٩٥

زاي - سبل التنفيذ . . . . . ٩٦ - ١١٤

١ - الموارد المالية والبشرية . . . . . ٩٦ - ١٠٥

٢ - موارد المعلومات . . . . . ١٠٦ - ١١٤

(ح) آليات لإقتسام تجارب وطنية . . . . . ١١٥ - ١١٨

(ط) معلومات أخرى مطلوبة من الأطراف المتعاقدة . . . . . ١١٩ - ١٢٣

رابعاً - الدروس المستفادة . . . . . ١٢٤ - ١٣٨

ألف - الدروس المستفادة من حلقات العمل لتخطيط التنوع البيولوجي١٢٤ - ١٢٨

باء - الدروس المستفادة من عملية وضع وتقديم التقارير . . . ١٢٩ - ١٣٣

جيم - تنسيق عمليات وضع وتقديم التقارير . . . . . ١٣٤ - ١٣٨

خامساً - التحديات والأولويات المرتقبة . . . . . ١٣٩ - ١٥٢

ألف - الفترات الزمنية الفاصلة . . . . . ١٤٧ - ١٥٠

باء - مبادئ توجيهية منقحة . . . . . ١٥١ - ١٥٢

سادساً - التوصيات ١٥٣

المرفقات

المرفق الأول - الأطراف والحكومات التي قدمت تقارير وطنية

المرفق الثاني - الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي

أولاً - المقدمة

١ - طلب مؤتمر الأطراف في الفقرة ٩ من المقرر ١٧/٢ ، إلى الأمين التنفيذي أن يعد تقريراً إستناداً إلى المعلومات الواردة في التقارير الوطنية وغيرها من المعلومات ذات الصلة على أن يشتمل أيضاً على الخطوات القادمة المقترح إتخاذها . وتلقت الأمانة معظم التقارير الوطنية بعد الموعد النهائي الذي حدده مؤتمر الأطراف في المقرر ٩/٣ . وأعد الأمين التنفيذي وثيقة مؤقتة (UNEP/CBD/COP/4/11) مبنية على المعلومات التي كانت متاحة في منتصف آذار/مارس . وتحتوي هذه المذكرة على تجميع أكثر إكتمالاً للمعلومات الواردة في الـ ٨٦ تقريراً وطنياً ثم تلقتها في أواخر آذار/مارس ١٩٩٨ .

٢ - يقدم هذا الجزء موجزاً للمذكرة قبل الإشارة إلى مقررات سبق أن إتخذها مؤتمر الأطراف فيما يتعلق بالتقارير الوطنية . ويوفر الجزء الثاني معلومات عن التقارير الوطنية التي تلقاها الأمين التنفيذي في حدود نهاية آذار/مارس ١٩٩٨ ، فيما يحتوي الجزء الثالث على تجميع للمعلومات الواردة في هذه التقارير .

٣ - تم تجميع المعلومات الواردة في الجزء الثالث في أجزاء فرعية وفقاً للفئات المستمدة من مواد الإتفاقية ألا وهي :

(أ) الحالة الراهنة للتنوع البيولوجي وحفظه ؛

(ب) حالة الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ؛

(ج) الإجراء المتخذ لدمج حفظ التنوع البيولوجي وإستدامة إستخدامه في قطاعات أخرى ؛

(د) الإجراء المتخذ لتحديد ورصد التنوع البيولوجي والتأثيرات الواقعة عليه ؛ و

(هـ) المناطق المحمية .

كما يحتوي الجزء أيضاً على تجميع لمعلومات حول تنفيذ سياسات وتدابير عبر الحدود الدولية وسبل التنفيذ والآليات لتقاسم الخبرات الوطنية ومعلومات أخرى مطلوبة بموجب مقررات مؤتمر الأطراف .

٤ - يبحث الجزء الرابع في الدروس المستفادة من حلقات العمل لتخطيط التنوع البيولوجي ومن عملية وضع وتقديم التقارير ذاتها .

.../

٥ - توجز التحديات والأولويات في الجزء الخامس ، ويتم التأكيد على أهمية التقارير الوطنية، وإبراز الحاجة إلى مساعدة جميع الأطراف في إكمال وتنفيذ إستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ، والدور الرئيسي لأحكام أخرى في الإتفاقية ، في تنفيذ هذه الإستراتيجيات وخطط العمل . ويحدد جعل عملية وضع التقارير فعالة بالنسبة للإتفاقية ككل وأقل مشقة بالنسبة للأطراف، بوصفه أولوية رئيسية . والفرص آخذة في الظهور لتحقيق الإتساق بين عمليات وضع وتقديم التقارير والعمليات ذات الصلة .

٦ - يشير الفصل الخامس أيضاً إلى أنه على مؤتمر الأطراف في إجتماعه الرابع أن يحدد الفترات الزمنية الفاصلة بين التقارير الوطنية اللاحقة وشكلها ويوصي بضرورة النظر في التقارير المقبلة في عام ٢٠٠٠ ، مضمناً موعداً لتقديمها في أواخر عام ١٩٩٩ . وعلى التقرير الثاني أن يسلط التركيز نحو إستكمال عملية الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ، وتنفيذها والإجراءات المتخذة لتنفيذ المادة ٧ (التحديد والرصد) .

٧ - يحتوي الجزء السادس توصيات تتعلق بعناصر مكونة لمقرر بشأن التقارير الوطنية ، والدعم لإستكمال عملية إستراتيجية التنوع البيولوجي وخطة عمله .

٨ - يحتوي المرفق الأول على قائمة بالتقارير الوطنية المتلقاة في حدود نهاية آذار/مارس ١٩٩٨ . فيما يدرج المرفق الثاني تلك البلدان التي يعرف الأمين التنفيذي أنه لديها أو أنها تعمل على تطوير إستراتيجية خطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي . ويُشك في أن هذه المعلومات غير كاملة ، والأطراف والحكومات مطالبة بإستعراض وإستكمال المعلومات الواردة في هذا المرفق .

٩ - تقضي المادة ٢٦ من الإتفاقية بأن "يقدم كل طرف متعاقد إلى مؤتمر الأطراف على فترات يحددها مؤتمر الأطراف ، تقارير عن التدابير التي إتخذها لتنفيذ أحكام هذه الإتفاقية ومدى فعاليتها في الوفاء بأهدافها .

١٠ - يحدد المقرر ١٧/٢ لمؤتمر الأطراف ، المتعلق بشكل التقارير الوطنية التي تعدها الأطراف والفترات الفاصلة بينها ، بأن يحل موعد تقديم أولي للتقارير الوطنية في موعد إنعقاد الإجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف ويقرر "أن تركز التقارير على التدابير المتخذة لتنفيذ المادة ٦ من الإتفاقية وكذلك المعلومات المتوافرة في الدراسات القطرية الوطنية" . ويرفق بالمقرر المبادئ التوجيهية المقترحة.

١١ - إن المقرر ٩/٣ الصادر عن مؤتمر الأطراف والمتعلق بتطبيق المادتين ٦ و ٨ من الإتفاقية، يقرر ضرورة تقديم التقارير الوطنية الأولى المشار إليها في المقرر ١٧/٢ في موعد أقصاه ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ ، مع مراعاة المقرر ٢٥/٣ لمؤتمر الأطراف الذي يقرر أن ينعقد الإجتماع المقبل في براتيسلافا ، في أيار/مايو ١٩٩٨ .

١٢ - وتنطوي المقررات الأخرى لمؤتمر الأطراف أيضاً على مضامين معلنة بالنسبة لوضع التقارير الوطنية . وتشمل تلك ما يلي :

(أ) المقرر ٨/٢ ، الذي يشجع الأطراف "على تحديد قضايا ذات أولوية تتصل على وجه التحديد بعناصر التنوع البيولوجي المهددة" في تقاريرها الوطنية ؛

(ب) المقرر ٦/٣ ، الذي يحث الأطراف من البلدان المتقدمة على أن تقدم معلومات عن الدعم المالي الذي تقدمه لأهداف الإتفاقية في تقاريرها الوطنية ؛

(ج) المقرر ١١/٣ ، الذي يطلب إلى الأطراف "تحديد القضايا والأولويات [المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي الزراعي وإستدامة إستخدامه] التي تحتاج إلى معالجة على المستوى القطري وإعداد تقرير بذلك إلى مؤتمر الأطراف" ؛

(د) المقرر ١٤/٣ ، الذي يحث الأطراف "على تقديم معلومات عن تنفيذ المادة ٨ (ي) والمواد ذات الصلة ... وتضمين هذه المعلومات في التقارير الوطنية" ؛

(هـ) المقرر ١٨/٣ ، الذي يدعو الأطراف إلى "إقتسام الخبرات بشأن التدابير وإتاحة دراسات الحالة ذات الصلة" .

ثانياً - التقارير الوطنية المتلقاة

١٣ - مع حلول الموعد النهائي الذي حدده مؤتمر الأطراف (١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨) ، كانت الأمانة قد تلقت ١٦ تقريراً وطنياً . وفي حدود ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٨ ، كان قد تم تلقي ٨٦ تقريراً وطنياً . وتشكل هذه التقارير أساساً جغرافياً تمثيلياً للتحليل الذي طلبه مؤتمر الأطراف : هناك على الأقل عشرة تقارير واردة من كل إقليم من الأقاليم الخمسة وعدد تمثيلي من التقارير الواردة من أقل البلدان نمواً ومن الدول الجزرية الصغيرة النامية . وبناء على ذلك ، أعدت هذه المذكرة إستناداً إلى المعلومات الواردة في الـ ٨٦ تقريراً تلك .

١٤ - تتباين هذه التقارير من حيث الشكل والمضمون إلى حد كبير جداً . ففيما قدم معظمها كتقارير وطنية نهائية ، تم تحديد ٢١ منها كتقارير مؤقتة وستة كمشاريع للتقارير ، وأربعة تحمل شكل الخلاصة الوافية ، وقدمت ثلاثة أطراف إستراتيجياتها الوطنية للتنوع البيولوجي بدلاً من التقارير المحددة للإتفاقية .

.../

١٥ - من أصل تلك التقارير ، تم تقديم ٥٢ تقريراً باللغة الإنجليزية و ١٢ باللغة الفرنسية و ١٢ باللغة الأسبانية وتقرير واحد باللغة الروسية . وقدم أحد الأطراف نسخة تمهيدية بلغته المحلية التي ليست في اللغات العاملة لمؤتمر الأطراف ، بإنتظار ترجمتها إلى الإنجليزية .

١٦ - وتتفاوت التقارير من حيث الحجم إلى حد كبير ، فمن بضعة صفحات إلى مئات منها ، فقد وضع بعض التقارير مستهدفاً الجمهور الكبير ، فيما كتبت تقارير أخرى لمجرد تقديمها إلى مؤتمر الأطراف . وبوجه إجمالي ، كانت مضامين التقارير متماشية مع المبادئ التوجيهيه التي قدمها مؤتمر الأطراف . وعلاوة على ذلك ، فإن معظم التقارير كانت زاخرة وغنية بالتفاصيل الأمر الذي وفر أيضاً معلومات إضافية وإيماءات توحي بما قد تحتويه التقارير في المستقبل .

١٧ - ومن أجل أن تضمن الأمانة الحصول على هذه التقارير بشكل واسع ، تقوم الأمانة بالإتاحة على مواقع شبكة الإتفاقية كملفات Adobe Acrobat PDF تلك التقارير المقدمة بالسبل الإلكترونية . وإعتباراً من ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨ ، سيتوافر ٣٣ تقريراً بهذا الشكل . وفي حال توافر التقارير على مواقع شبكة آلية غرفة تبادل المعلومات الوطنية ، اقامت الأمانة سبل الإتصال اللازمة لتيسير الحصول على هذه التقارير من خلال مواقع شبكة الإتفاقية . وقد تم حتى الآن إيجاد أربعة من سبل الإتصال تلك .

١٨ - تدرج في المرفق الأول أدناه ، الأطراف والحكومات التي تم تسلّم تقاريرها في حدود ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٨ ، والتي أعدت هذه المذكرة على أساسها .

ثالثاً - تجميع المعلومات الواردة في التقارير الوطنية

١٩ - يطلب المقرر ١٧/٢ من الأمين التنفيذي أن يعد تقريراً إستناداً إلى المعلومات المجمعة الواردة في التقارير الوطنية وغيرها من المعلومات ذات الصلة ، ويشتمل أيضاً على الخطوات المقترح إتخاذها لينظر فيها مؤتمر الأطراف . وينص المقرر ٩/٣ على ضرورة تقديم التقارير الوطنية في موعد أقصاه ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ .

٢٠ - عند الإطلاع على هذه المذكرة ، ينبغي إيلاء بعض الإهتمام للتقييدات التالية . أولاً ، مع أن تقارير عددها ٨٦ تعتبر كبيرة العدد وتمثل نصف العدد الإجمالي للأطراف ، فقد لا تكون المعلومات الواردة فيها بالضرورة ممثلة لجميع الأطراف . بيد أن هناك أسساً كافية لإستخراج الإستنتاجات المتعلقة بالإتجاهات الآخذة في الظهور فيما يتعلق بتنفيذ الإتفاقية على المستوى الوطني ؛ وثانياً ، تتباين التقارير بشكل كبير من حيث الحجم والشكل والمضمون ، متطلبة فائق العناية عن إجراء المقارنات . وثالثاً ، من المحتم أن لا تعكس بعض مما قدمته كل من تلك التقارير من عمق وتفاصيل وافرة في التقرير التجميعي .

٢١ - إن الإستنتاج الرئيسي الذي يمكن إستخراجه من التقارير هو أن تنفيذ الإتفاقية على المستوى الوطني قد بدأ في معظم البلدان وينبغي إيلاء الإهتمام أيضاً للتعاون الإقليمي ويستدل على ذلك بما يلي :

(أ) إرتفاع مستوى تقديم التقارير ، مما يدل على مدى إلتزام الحكومات والأطراف بالإتفاقية ؛

(ب) صياغة الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي التي أعدت أو أنها قيد الإعداد في معظم البلدان . كما تقتضي المادة ٦ (أ) ؛

(ج) تزايد الجهود الرامية إلى إصلاح الترتيبات المؤسسية والإجراءات التشريعية لدمج أحكام الإتفاقية في الأنشطة القطاعية . كما هو متوخى في المادة ٦ (ب) ؛

(د) إعتراف الأطراف والحكومات بأهمية تحديد التنوع البيولوجي ورصده وفقاً للمادة ٧ ؛

(هـ) التشديد على الحفظ داخل الوضع الطبيعي للتنوع البيولوجي (المادة ٨) ؛

(و) الطلب المتواصل من جانب الأطراف والحكومات على المساعدة المالية والتقنية من أجل إكمال عملية وضع الإستراتيجية وخطة العمل في أسرع وقت ممكن ، والتركيز على التنفيذ على الصعيدين الوطني والمحلي ؛

(ز) نشوء إهتمام لدى الأطراف والحكومات بتعزيز التعاون الإقليمي في مجال تنفيذ الإتفاقية .

ألف - الحالة الراهنة للتنوع البيولوجي وحفظه

٢٢ - طُلب إلى الأطراف أن يدرجوا في تقاريرهم الوطنية ملخصات تبين حالة التنوع البيولوجي والتهديدات المحدقة به . والإطار القانوني والمتعلق بالسياسات العامة لإجراء الحفظ والمؤسسات المسؤولة عن الإجراء . وليس بالمستغرب أن يتباين شكل ومضمون تلك الملخصات تبايناً ملحوظاً فيما بين التقارير ، وحتى ضمن الأقاليم المتجانسة إلى حد معقول الأمر الذي يعسر من محاولة إجراء المقارنة . وبعض التقارير مخصصة بصورة كاملة بالحالة الراهنة للتنوع البيولوجي وحفظه ، فيما تقدم تقارير أخرى الحد الأدنى من المعلومات .

.../

٢٣ - تقدم التقارير مجموعة من الملخصات عن حالة الحفظ لطائفة من مجموعات الأنواع وأنواع النظم الإيكولوجية ، مدعومة أحياناً بمرفقات تقدم معلومات أكثر تفصيلاً . بيد أن هذه المعلومات تميل نحو الطابع العام جداً ، مستوفية بذلك غرض ضئيل يكاد لا يتجاوز إضافة السياق لمواد أخرى في التقرير . وحين يستهدف التقرير إستهلاكاً أوسع داخل بلد المنشأ ، فإن الغرض من تهيئة الجو يكون واضحاً . أما إذا أقتصر القصد منه على تقديم التقارير إلى مؤتمر الأطراف ، فيكون الغرض من ذلك ضئيلاً .

٢٤ - تلاحظ الكثير من الأطراف من البلدان النامية الموافقة التي تمت مؤخراً على أموال الأنشطة التمكينية من مرفق البيئة العالمية ، اللازمة لتطوير استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي وإعداد التقارير الوطنية . وفي حالات كثيرة ، تحدد تلك الأطراف تقاريرها بوصفها تقارير مؤقتة ، وأبلغت الأمانة عن نيتها بتقديم تقرير كامل في موعد لاحق ، وذلك بمجرد إكتمال عملية وضع الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي . وفي حالات أخرى ، أبلغت الأطراف الأمانة بأنها ليست في وضع يمكنها من تقديم تقرير ، مؤقت كان أم نهائي ، في حينه للإجتماع الرابع ، إلا أنها عازمة على القيام بذلك في موعد لاحق .

٢٥ - وفي حالات عدة ، تكون المعلومات المقدمة بمثابة موجز مستمد من وثائق أخرى قد أتيحت بشكل كبير بالفعل ، أو من دراسة قطرية أعدت كتمهيد يبشر بتطوير الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي . ولا يتضح ذلك على الدوام من نص التقرير ، وإذا كان لا بد للتقارير الوطنية من أن تفي بغرض في مساعدة الأطراف الأخرى ، يكون من المفيد أن تقدم التقارير المرتقبة إشارات كافية إلى المصادر .

٢٦ - ثمة تغايرات كبيرة في مدى تغطية التقارير الوطنية للتهديدات المحدقة بالتنوع البيولوجي، مما يمكن أن ينطوي ضمناً على اختلافات شاسعة في الطرق التي يتم بها التصدي للتهديدات على المستوى الوطني . وفي أغلبية الحالات التي تجري فيها الإشارة للتهديدات ، يتم تعيين التهديدات المحددة (مثل التلوث وتجزئة الموائل) ، ومناقشة الخطوات التي يجري إتخاذها للتعامل مع هذه المشكلات ، بشكل موجز .

٢٧ - ترد في بعض التقارير إستعراضات منهجية ، لكل قطاع على حدة ، تتناول الآثار المحتملة التي تقع على التنوع البيولوجي ، والناشئة عن قطاعات أخرى مثل قطاع الزراعة أو النقل . وهذا نهج ينطوي على أهمية محتملة حيث أنه ينتقل من رؤية الضغوط ذاتها إلى التقييم الأولي "للقوى الدافعة" للأنشطة التي يحتمل أن تؤثر على حفظ التنوع البيولوجي . وتبحث بعض التقارير في الأوضاع الإجتماعية الإقتصادية التي أدت إلى نشوء أنشطة لها تأثيرات سلبية على التنوع البيولوجي. ففي الإتحاد الأوروبي ، مثلاً ، هناك إتجاهات تستهدف برامج الرصد التي تتصدى لتلك القوى الدافعة والضغوط الناشئة عنها ، ونظام تقديم تقارير عن حالة البيئة في الإتحاد الأوروبي ، يتضمن العناصر المكونة لهذا النهج للرصد والتقييم .

.../

٢٨ - تقدم معظم التقارير موجزاً بالتشريعات البيئية السارية في القطر . وفي بعض الحالات، ترتبط تلك بإجراءات أو مشاكل حفظ معينة ، وغالباً ما تكون الهيئة المسؤولة عن التنفيذ معروفة. ومن الأمور الملفتة بصورة خاصة الترتيبات (القانونية والمؤسسية على السواء) في تلك البلدان التي يسودها نظام حكومي فيدرالي . وذلك بالنظر جزئياً إلى الخطوات الإضافية التي يتعين عليها إتخاذها لضمان التنسيق بين مختلف المستويات الحكومية . وتغطية أخرى مثيرة للإهتمام في أجزاء معينة من العالم ، وخاصة في منطقة المحيط الهادئ ، وهي الأهمية النسبية للقوانين العرفية والبنى الإدارية التقليدية والجهود المبذولة لإعداد برامج حفظ فعالة ضمن هذه الممارسات .

٢٩ - توصي بعض التقارير بنقص التنسيق في تطبيق التشريعات الوطنية . وتثار في البعض الآخر الصعوبات التي تتخلل التنفيذ . وحتى في عدد أكبر من الحالات ، تتضح الحاجة إلى الدمج بصورة أوثق للإتفاقات الدولية في السياسات والتشريعات الوطنية . وكل مشكلة من هذه المشاكل مهمة من حيث الجانب المتعلق بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام . وينبغي التصدي لها بشكل محدد في الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي .

٣٠ - مع أن الكثير من التقارير تغطي الإلتزامات الدولية ، فإن قليلاً منها فقط يقوم بمحاولة فعلية لدمج مناقشة التشريعات الوطنية مع تلك المتعلقة بالإتفاقات الدولية . وبلدان الإتحاد تعتبر مستثناة ، حيث تذكر معظم التقارير بالتحديد تشريعات الإتحاد الأوروبي مثل التوجيهات المتعلقة بالطيور والموائل وقانون الإتجار بالأحياء البرية[1] . وذكر أثنان في بلدان شرق ووسط أوروبا أيضاً بالتحديد عملية "التقريب" التي يمران بها كجزء من عملية الطلب للإلتحاق لعضوية الإتحاد الأوروبي.

٣١ - وفي البلدان الأصغر حجماً ، وخاصة البلدان الجزرية الصغيرة النامية ، من الواضح أن عدد ونطاق الإلتزامات الدولية قد يلقي بأعباء تثقل كاهل المكاتب الحكومية الصغيرة نسبياً ، ولا سيما حين تكون هذه المبادرات غير منسقة .

٣٢ - إن مجموعة البرامج الجارية المشروحة واسعة جداً ، وتتضمن الإجراءات الجديدة الناشئة بسبب التصديق على الإتفاقية والإجراءات التي كانت جارية لسنين كثيرة . وفي الواقع ، ونظراً لأن أطراف كثيرة ما زالت في مراحل مبكرة من عملية وضع استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي ، فإن معظم المناقشات الدائرة حول البرامج والأنشطة الجارية ، تعني بالإجراءات البيئية العامة بصورة أكبر (عادة ما تكون بشكل خطة عمل بيئية وطنية أو برنامج إدارة) بدلاً من الإجراءات التي نشأت من خلال تطوير الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي .

---

(١) ترد على التوالي ، التوجيه بشأن حفظ الطيور البرية ، التوجيه بشأن حفظ الموائل الطبيعية والأنواع البرية من الحيوانات والنباتات والتوجيه بشأن حماية الأنواع من النباتات والحيوانات البرية عن طريق تنظيم التجارة.

٣٣ - تتضمن شروح البرامج الجارية الواردة في عدد من التقارير الوطنية ، مشاركة الأقطار في برامج دولية وتشير إلى الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الدولية التي تشكل برامجها التعاونية مشتملة على عدد من الأقطار ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، السبل لتنفيذ أحكام الإتفاقية . ومن الأمثلة المتكررة التي يُشار إليها ، برنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وأنشطة المؤسسات الأعضاء في الفريق الإستشاري للبحوث الزراعية الدولية. إن التوصل لفهم أفضل لكيفية تمكن هذه البرامج الدولية من تأمين الإطار لدعم تنفيذ الإتفاقية على المستوى الوطني ، يبرز كمسألة سيتم دراستها بصورة أكبر .

٣٤ - تشدد بعض التقارير على البحث والرصد ، فيما تشدد تقارير أخرى بصورة أكبر على إجراءات الحفظ ، إلا أن الرسالة الرئيسية تنطوي على وجود مبادرات في كل مكان للإنطلاق منها . بيد أنه يتضح من إستعراض التقارير أن تلك المبادرات تشدد على الأنواع ومستويات النظم الإيكولوجية للتنوع البيولوجي بصورة تفوق تشديدها على المستوى الوراثي . إن ذلك لا ينطبق على وضع التقارير بشأن برامج الحفظ فحسب ، بل على برامج البحث والرصد أيضاً . وليس من الضروري أن يستدل من ذلك على أن البلدان المعنية لا تتصدى للعنصر المتعلق بالمسائل الوراثية . وفي هذا الإطار يكون من المثير معرفة ما إذا كانت المعلومات عن حفظ وإستدامة إستخدام التنوع البيولوجي على المستوى الوراثي ، ترد من تقارير البلدان المعدة في سياق عمليات أخرى ، مثل تلك التي تقع تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) .

٣٥ - وفي هذا الصدد ، يشير تقرير الفاو حول حالة الموارد الوراثية النباتية في العالم ، الذي إستند إلى التقارير الوطنية ، في الفقرة ٤٠ منه ، إلى أن بلداناً كثيرة قد إعترفت بالحاجة إلى عملية جرد وطنية كاملة للموارد الوراثية النباتية المستزرعة ، والأقارب البرية والنظم الإيكولوجية والمعارف التقليدية المرتبطة بها .

٣٦ - تتراوح كمية المعلومات المتوافرة حول المسؤولية المؤسسية ، إلى حد كبير ، بين الوكالة المسؤولة عن أجزاء معينة من التشريعات وتحديد من يقوم بتنفيذ برامج معينة . وتقدم معظم تقارير الأطراف بعض التفاصيل عن المنظمات والهيئات ، الحكومية أو خلاف ذلك ، المعنية بحفظ التنوع البيولوجي . وعادة ما تدل على الهيئة التي هي في طليعة القائمين بوضع الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ، إلا أن معظمها لا يشرح على نحو مفصل العلاقات القائمة بين مختلف الهيئات ، أو مسؤولياتها المحددة . وبالفعل فإن عدداً منها يشير بصراحة إلى إنعدام التنسيق بين الأنشطة المعنية بالتنوع البيولوجي ، معتبرة ذلك بمثابة عقبة تعترض التنفيذ الكفوء للإتفاقية .

٣٧ - بما أن أحد أغراض التقارير الوطنية هو تعزيز تبادل المعلومات والخبرات بين الأطراف، فسوف يكون من المفيد زيادة توضيح هذه الترتيبات المؤسسية في التقارير الوطنية في المستقبل .

٣٨ - يؤكد أحد التقارير الوطنية الخطوات التي إتخذها أحد الأطراف من البلدان المتقدمة لتقييم الأثر الناجم عن جميع أنشطته ، السابقة والحالية ، على التنوع البيولوجي في العالم . إن هذا النوع من التقييم "للأثر الإيكولوجي" لدولة ما ، يفيد ليس في تبيان مدى التأثير الذي ينجم عن بلد متقدم، في العالم فحسب بل في توضيح مدى إعتماد المواطنين في ذلك البلد على التنوع البيولوجي أيضاً ، والمنتجات والخدمات التي يقدمها التنوع البيولوجي . إن وضع مزيد من هذا النوع من الدراسات مفيد جداً .

باء - حالة الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وتخطيط العمل

٣٩ - حدد المقرر ١٧/٢ بأن تركز التقارير الوطنية الأولى بقدر الإمكان على التدابير المتخذة لتنفيذ المادة ٦ من الإتفاقية . فهذه المادة المعنونة "التدابير العامة للحفظ والإستخدام المستدام" تتطلب من الأطراف تطوير أو تطويع إستراتيجيات أو خطط أو برامج وطنية لحفظ التنوع البيولوجي وإستدامة إستخدامه وإدراج حفظ التنوع البيولوجي وإستدامة إستخدامه في الخطط والبرامج والسياسات ذات الصلة القطاعية والشاملة للقطاعات . وحث المقرر ١٧/٢ الآلية المالية على توفير موارد مالية للأطراف من البلدان النامية من أجل مساعدتها على إعداد تقاريرها الوطنية وأشاد بالتوجيهات الواردة في وثائق رئيسية تتصل بالدراسات القطرية الوطنية وتخطيط التنوع البيولوجي على المستوى الوطني وأهمية ذلك بالنسبة لتنفيذ المادة ٦ وإعداد التقارير الوطنية .

٤٠ - إن معظم الدول الجزرية النامية الصغيرة ، قد باشرت بالعمل على وضع إستراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي ، إلا أنها في غالبية الحالات ، مازالت في مرحلة مبكرة من العملية ، فقد بدأ بعضها لتوه ، وأكمل طرف واحد منها فقط الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي الخاصتين به ، وجميع التقارير تحمل الطابع المؤقت أو ترد بصورة موجزة .

٤١ - إن تقارير الأطراف في منطقة آسيا تكشف النقاب عن وجود تباين كبير فيما أحرز من تقدم في إكمال الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي . وأتم عدد من الأطراف المقدمة للتقارير وضع الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية الخاصة بها (أو أنها بشكل مسودة تمهيدية)، التي عادة ما تستند إلى أعمال سابقة تتعلق بتطوير خطط العمل البيئية الوطنية أو الإستراتيجيات الوطنية للحفظ . إن الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي القائمة حالياً لأطراف في هذه المنطقة تتفاوت إلى حد كبير من حيث المضمون وكمية التفاصيل ، والبعض من تلك التقارير رأى النور منذ سنوات عديدة . وثمة أطراف أخرى قد بدأت لتوها بهذه العملية .

٤٢ - ويقوم حالياً النصف من عدد الأطراف من منطقة أفريقيا التي قدمت تقارير وطنية ، بوضع الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي . ومعظمهم بدأوا العملية في أواخر عام ١٩٩٧ أو في مطلع عام ١٩٩٨ . وهناك سبعة أطراف أخرى تفيد بأنها تخطط لإعداد الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي . وتقوم معظم الأطراف المقدمة للتقارير بإعداد الإستراتيجيات

وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي بفضل المساعدة المالية الواردة من مرفق البيئة العالمية . وتشير أطراف عدة إلى أن خطط العمل أو برامج الإدارة البيئية الوطنية قد سبق أن أعدت أو أنها جارية ، والإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ترتكز بصورة جزئية على هذه الخطط التي إكتملت في حالات عديدة ، وتم إعتمادها من المشرع المختص .

٤٣ - وتبلغ معظم الأطراف في أمريكا اللاتينية عن تطوريها للإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ، مع أن هذا التطوير مازال في بعض الحالات في مرحلة مبكرة إلى حد ما . ويعمل مرفق البيئة العالمية على تقديم الدعم للعملية في معظم بلدان المنطقة . ووجه الإنتباه في عدد من التقارير إلى سياسات أعدت سابقاً وإلى إستراتيجيات وخطط عمل أخرى يمكن إستناد الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي إليها . وتضم تلك مجموعة من الأنشطة الجارية فعلاً وكذلك الأنشطة الجديدة .

٤٤ - وفي جميع الأحوال تقريباً ، تفيد الأطراف من أوروبا الغربية إلى أن إستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي تعتمد إعتماداً كبيراً على خطط وإستراتيجيات وضعت موضع التنفيذ، من أجل الإدارة الفعالة للبيئة ، وتسترعى بعض البلدان الإنتباه إلى حقيقة أن تلك الأنشطة كانت جارية قبل أن تحول الإتفاقية إلى قانون بمدة طويلة . وحتى في البلدان التي لم تفرغ بعد من تطوير الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي بذاتها ، فإن قسطاً كبيراً من العمل المهم جارٍ . وتتمثل المهمة الرئيسية داخل هذه البلدان بناء على ذلك ، في إدراج الجهود القائمة (التي تتضمن السياسات والقوانين والبرامج والمبادئ التوجيهية) في الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي بأسلوب مفيد يضمن أن العمليات الجديدة تكاملية وإضافية وليست متكررة .

٤٥ - أن تلك البلدان المتقدمة من مناطق أخرى التي أعدت تقارير ، قد أتمت جميعها إستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي وتعمل على تنفيذها .

٤٦ - وفي البلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة إنتقال ، لا يزال الوضع مختلفاً في هذ المجال ذلك أن معظم الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي مازال قيد الإعداد . وتفيد معظم البلدان بأنها إلتمست الدعم من مرفق البيئة العالمية وأن الموافقة على هذا الدعم في بلدان كثيرة ، لم تتم إلا مؤخراً . وتشير معظم التقارير إلى الأهداف الرئيسية لحفظ التنوع البيولوجي ، فيما يلمح عدد منها إلى كل من الأهداف والإجراءات الرئيسية . ومع أن معظم البلدان في المنطقة قد سبق أن أعدت إستراتيجيات أو خطط عمل في القطاع البيئي (مثل خطط العمل البيئية الوطنية الممولة من البنك الدولي) إلا أنها لم تحظى بالإهتمام إلا في تقريرين ، ربما من خلال الإشارة إلى الحاجة إلى تشجيع تعزيز التكامل بين التخطيط وتطوير السياسات داخل البلدان .

٤٧ - وعلى وجه الإجمال ، يختلف الأسلوب الذي عرضت به محتويات الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في التقارير ، إختلافاً كبيراً . فلابد من إجراء مزيد من الدراسة من أجل تحديد إلى أي مدى يعزى ذلك إلى الإختلافات في الإستراتيجيات والخطط ذاتها ، بدلاً من الإختلافات في العرض . بيد أنه من الواضح أن الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي جارية في معظم البلدان ، ويبدو أن البلدان تقوم بتطوير تلك وفقاً للظروف والإمكانيات الوطنية .

٤٨ - إن ما ورد في بعض التقارير عن الأهداف والإجراءات المتصلة بالقضايا الثنائية العابرة للحدود ، لقضية ملفتة للنظر بوجه خاص . فمثلاً يشير عدد من التقارير إلى المناطق المحمية عبر الحدود حيث يؤدي التعاون الدولي إلى زيادة توفير الحماية لأنواع وسوائل معينة ، ولإتساع فرص التعاون وإقتسام الخبرة أمام مسؤولي الإدارة . وتعزيز صورة أعمال الحفظ .

٤٩ - ومع أن الأمانة قادرة على رصد تطوير الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في البلدان النامية عن طريق المعلومات التي تقدمها أمانة مرفق البيئة العالمية ووكالاتها المنفذة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة . البنك الدولي) ، فقد تعذر التحديد بدقة للأمكنة أو المجالات التي تم أو يجرى فيها تطوير الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في الأطراف من البلدان المتقدمة (أو في الأطراف من البلدان النامية التي لم تلتمس المساعدة من الآلية المالية) . وبناء على ذلك، إستخدمت التقارير الوطنية جنباً إلى جنب مع *المعلومات الواردة في تقرير مرفق البيئة العالمية المقدم إلى مؤتمر الأطراف (UNEP/COP/COP/1/5)* وغيرها من المصادر المتاحة الأخرى ، لترتيب مشروع جدول مرحلي لإستعراضه وتحديثه من قبل الأطراف حسبما يتناسب (أنظر المرفق الثاني أدناه) .

جيم - <u>الإجراء المتخذ لدمج حفظ التنوع البيولوجي وإستدامة استخدامه في قطاعات أخرى</u>

٥٠ - تناقش معظم التقارير دمج البيئة في قطاعات محددة أخرى ، وبخاصة في الزراعة والحراجة الزراعية .

٥١ - وتورد الأطراف الأوروبية الغربية أن جهوداً عظيمة قد بُذلت لإشراك جميع المعنيين بالأمر في تطوير إستراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية ، ويبدو أن سلسلة واسعة من القطاعات والمصالح تشارك في تنفيذ تلك الخطط المنفذة . وفي معظم الحالات ، يتم الإبلاغ بأن فريقاً توجيهياً أو تنسيقياً قد تم إنشاؤه ، تحت رعاية وزارة البيئة أو ما يعادلها في الغالب . وتتألف هذه الأفرقة في أكثر الحالات من ممثلي الوزارات المختصة ، ومعاهد البحوث والمنظمات غير الحكومية. وتشير بعض البلدان إلى مشاركة مختلف مستويات الحكومة (المحلية/الوطنية) ، وتشدد بلدان أخرى على التجارة ، والصناعة والقطاع الخاص .

٥٢ - ومن أهم الجوانب الممتعة للدمج التي تم بحثها في التقارير الأوروبية الغربية هو الدمج عن طريق تنفيذ سياسات وتشريعات الإتحاد الأوروبي (وتعالج في الفرع واو أدناه) وعن طريق عملية التخطيط . ويلقى تقريران تشديدات خاصة على أهمية تنظيم وعمليات تخطيط إستخدام الأراضي في تشجيع الحماية البيئية والإستخدام الحكيم . ووصف أحد التقارير عملية "المسؤولية القطاعية" والمسؤولية ، حيث أوكلت لكل وزارة مسؤوليات واضحة للتنوع البيولوجي والتنمية المستدامة داخل مجال عملياتها . ومثل هذا النموذج قد يكون قابلاً للتطبيق في أي مكان .

٥٣ - وتوحي التقارير بأن الوضع في البلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة إنتقال يتفاوت تفاوتاً كبيراً . إذ أن هناك لجان تُعين من قبل الحكومة في بعض أجزاء المنطقة تكون مسؤولة عن ضمان الدمج ، كما أن إستعراضات السياسات في مختلف القطاعات تعالج الإرتباطات مع السياسة العامة البيئية . وفي أجزاء أخرى من المنطقة ، تبدو الأنشطة في مختلف القطاعات أنها لم تُنسق على نحو كاف . وهذا قد يكون إلى حد كبير نتيجة لمشاكل إقتصادية ، تكون أكثر حدة في بعض أجزاء المنطقة عن أجزاء أخرى . ويظهر تطوير المسؤولية عبر القطاعية بوضوح كمسألة أساسية ، تعالج عن طريق تطوير تعاوني لإستراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية .

٥٤ - وتشير التقارير المقدمة من الأطراف في أمريكا اللاتينية إلى مشاورات مكثفة في عملية تطوير إستراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية ، والتي يُخطط لها لتؤدي إلى برامج مستقبلية شاملة وموحدة . وقد قامت عدة أطراف بتحديد الهيئة المسؤولة عن ضمان (أو المشورة حول) التكامل عبر القطاعي ، إلا أن الرسالة الشاملة هي أن ثمة حاجة وفرصة لتحسين كبير في هذا المجال .

٥٥ - وبإستثناء طرف واحد ، فإن التقارير الواردة من الأطراف التي تكون من الدول النامية الجزرية الصغيرة لا تشدد على التعاون في تطوير الإستراتيجيات وخطط العمل ، ولا على الإجراء المتخذ لدمج الحفظ والإستخدام المستدام في القطاعات الأخرى . وهذا قد يكون بسبب القصر النسبي للتقارير ، ولأن معظم الأطراف لا تزال في المراحل الأولى لعملية تطوير الإستراتيجية . وبالمقابل ، قد يكون بسبب أن الحاجة إلى الدمج عادة ما تكون أكثر وضوحاً داخل البلدان النامية ، وكنتيجة لذلك ، كثيراً ما تكون جارية بالفعل .

٥٦ - وتشير العديد من التقارير الواردة من الأطراف في منطقة آسيا إلى أهمية عملية إستراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية في تشجيع الحوار بين مختلف المعنيين بالأمر، وفي تيسير تطوير وعي وفهم أفضل بالمسؤولية عبر القطاعية . وهذه عملية مهمة ، إذْ أن أحد الأطراف يورد عن تداخل في التكليف والمجالات التي لا يوجد فيها منسق واضح ، بينما يلفت طرف آخر الإنتباه إلى النقص في الدمج الناتج عن القيود الموروثة في الإطار التشريعي القائم .

٥٧ - ويبدو أن الآليات المستخدمة في آسيا لتحقيق الدمج تتفاوت تفاوتاً كبيراً. إذ أن بعض الأطراف قد أنشأت لجان تنوع بيولوجي وطنية ، أو لجان التنسيق (أو على الأقل تقديم المشورة حول) تطوير وتنفيذ السياسة العامة للتنوع البيولوجي . وهذه تتضمن دوائر حكومية رئيسية ، وكذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص . وتكون أطراف أخرى أكثر تحديداً في نهجها ، إذا تأخذ إحدى الوزارات أو مجموعة من الوزارات الصدارة في تطوير وتنفيذ السياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، برغم أن هيئات أخرى قد تكون قادرة على المساهمة .

٥٨ - وتشدد الكثير من الأطراف الإفريقية على الطبيعة التشاركية لتطوير إستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي ، وذلك كثيراً ما يكون عن طريق سلسلة من الحلقات التدريبية في مختلف أجزاء البلاد والتي تشرك أكبر عدد ممكن من المعنيين . وتشدد معظم التقارير أيضاً على أهمية دمج السياسات المتصلة بالتنوع البيولوجي في قطاعاتها الغابية والمتعلقة بصيد الأسماك والزراعية . غير أن الكثير تشير إلى أن هذا في مرحلة إبتدائية حالياً .

٥٩ - ومن ناحية عامة ، فإن عمليات تطوير إستراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية، كما تم وصفها ، تتضمن سلسلة واسعة من القطاعات والإهتمامات ، مما تضمن في معظم الحالات إقتناء واسع للوثائق الناتجة عنها . ويناقش دمج التنوع البيولوجي في مختلف القطاعات بالتفصيل في بعض التقارير ، بما في ذلك مناقشة قطاعات الغابات والزراعة والتعدين وصيد الأسماك .

٦٠ - ويحدد أحد التقارير الوطنية هدفاً رئيسياً لإستراتيجية وخطط عمله الوطنية للتنوع البيولوجي ، والعملية التعاونية لتنفيذيها كفرصة لتشجيع خلق فرص عمل جديدة في قطاع التنوع البيولوجي والبيئة . وقد تم تمثيل منظمات القطاع الخاص في اللجنة المسؤولة عن تطوير وتنفيذ خطة العمل .

٦١ - وتشير العديد من التقارير صراحة إلى دور قطاع الدفاع في خطط التنوع البيولوجي، بما في ذلك ، على سبيل المثال إستعراضات خطط المناطق العسكرية ، وإستخدام المستخدمين العسكريين للقيام بمهام برامج حفظ . وهذا يوحي بأهمية إتخاذ نظرة بعيدة تتجاوز القطاعات التي يُعتقد عادة أن لها آثار على التنوع البيولوجي ، وإدراج تلك القطاعات في المناقشات المتعلقة بالحفظ وإستخدام التنوع البيولوجي داخل البلد .

٦٢ - وأخيراً، فإن الكثير من التقارير تعطي الإنطباع بأن الدمج الذي تناقشه تتصدره وزارة واحدة ، وفي الواقع فإنه يفرض على القطاعات الأخرى تحت إسم السياسة الوطنية . وإذا كان هذا هو الحال ، فقد يكون هنالك سبب لشاغل بأن دمج التنوع البيولوجي في القطاعات الأخرى قد يكون أكثر وضوحاً من الحقيقة في بعض البلدان. ومن ناحية أخرى، يبدو من الكثير من التقارير أن هناك جهوداً حقيقية لضمان الدمج الفعال للتنوع البيولوجي في القطاعات الأخرى .

دال - الإجراء المتخذ لتحديد ورصد التنوع البيولوجي والتأثيرات الواقعة عليه

٦٣ - يقتضي التنفيذ الفعال للمادة ٦ من الإتفاقية تحديد مكونات التنوع البيولوجي (المادتان ٧ (أ) - (ب)) والأنشطة التي تؤثر على الحفظ والإستخدام المستدام للتنوع البيولوجي (المادة ٧ (ج)) ، والإدارة الفعالة لهذه المعلومات (المادة ٧ (د)) .

٦٤ - وفي أمريكا اللاتينية ، تقوم الأطراف غالباً بالإبلاغ بأنه وفي حين أن هناك مجمعاً للمعلومات بشأن التنوع البيولوجي داخل بلدانها ، فهناك أيضاً ثغرات واسعة في المعرفة تتعلق بمناطق محددة ومكونات التنوع البيولوجي . ويُعرف الكثير عن المكونات المهمة للتنوع البيولوجي، كما تُعرف عموماً التهديدات الرئيسية التي تواجه التنوع البيولوجي . بيد أنه وفي معظم الحالات لا تكون برامج الرصد سارية ، ويتم الإعتراف بأن هذه تتطلب أن تطور كجزء من عملية تطوير الإستراتيجيات وخطط العمل .

٦٥ - لم تتم الإشارة إلى حالة النظم المعلوماتية في كل تقارير منطقة أمريكا اللاتينية، ولكن يبدو أنها تتفاوت تفاوتاً كبيراً، من أطراف ذات آليات قليلة جداً لإدارة وضمان الحصول على المعلومات، إلى أطراف تسير في عملية تطوير الكثير من نظم المعلومات الموحدة التي تيسر الحصول على وتدفق المعلومات الضرورية لتنفيذ الإتفاقية بيد أن التقارير توحي بأن هناك حاجة إلى المزيد من الدمج وإقتسام المعلومات، وأن معظم إدارة الرصد والمعلومات ترتبط حالياً بحالة عناصر التنوع البيولوجي وليس بالتهديدات .

٦٦ - إن تقارير الأطراف من الدول الجزرية الصغيرة النامية موجزة عموماً ولا تغطي جميعها المعلومات والنظم المعلوماتية. وبالطبع تتوافر المعلومات بشأن المكونات الرئيسية للتنوع البيولوجي وثمة وعي لبعض التهديدات الرئيسية المحدقة به، ولكن المعروف أن المعلومات الأساسية غير كاملة وتتمثل المشكلة في مدى توافر المعلومات المتكاملة.

٦٧ - وتوحي تقارير الأطراف في منطقة آسيا أن عناصر التنوع البيولوجي الرئيسية معروفة عموماً، على الأقل على مستوى الأنواع والنظام الإيكولوجي، وأن التهديدات الرئيسية التي يواجهها التنوع البيولوجي موثقة جيداً أيضاً . بيد أن في بعض البلدان، وبخاصة في البلدان الكبرى، كثيراً ما تكون هذه المعلومات متفاوتة في طبيعتها، وتتخللها ثغرات كبيرة. وتم إتخاذ إجراءات بالفعل في عدد من هذه البلدان لملء هذه الثغرات، بهدف معالجة أسباب فقدان التنوع البيولوجي، ولإستمرار رصد الوضع .

٦٨ - ويورد أحد الأطراف في آسيا أنه تم فرض وقف نشاط قطع الأشجار في منطقة الغابات الوطنية على إمتداد إحدى المناطق الرئيسية، بينما تم إجراء إستعراض لحفظ هذه الغابات ، كجزء من إستعراض لقطاع الغابات الممول من البنك الدولي .

.../

٦٩ - وتشير عدد من الأطراف الإفريقية إلى أنها أكملت دراسات قطرية للتنوع البيولوجي أو دراسات علمية للتنوع البيولوجي قبل بدء إستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي ويتم التحديد على نحو واسع بأن الإفتقار إلى المعلومات الأساسية هو المعوق للتنفيذ الفعال للإتفاقية، ويستدعي التصدي له في الإجراءات اللاحقة. وكثيراً ما يلاحظ أنه عندما تتوافر المعلومات، تكون مبعثرة على نطاق واسع ويصعب الحصول عليها. وتشير عدة بلدان إلى أن وحدات التنوع البيولوجي الوطنية تُنشأ أو أنها نشأت بالفعل للتصدي لهذه المشكلة .

٧٠ - ويبدو من تقارير الأطراف في أوروبا الغربية أن هناك أنشطة كبيرة تجرى بالفعل لتقييم ورصد العناصر العديدة المختلفة للتنوع البيولوجي. والبرامج التي تُقترح سوف تُكمل وتعزز هذه الأنشطة، ولابد أن تؤدي إلى تحسين التنسيق. بيد أنه، وعلى الرغم من وضع سلسلة واسعة من البرامج بشأن الأنواع والنظم الإيكولوجية أو من المقرر وضعها، فإن آليات تقييم ورصد التنوع الجيني تحظى بإهتمام أقل.

٧١ - ولم تُذكر الآليات الرامية لإدارة المعلومات الناشئة عن تقييم ورصد البرامج في كل التقارير، ولكن عند وجودها يقترح ضرورة تحسين تنسيق إدارة المعلومات ، ويُورد بلدان عملية التطوير المقترحة لشبكات المعلومات الوطنية، مع التشديد على نظم المعلومات الموزعة، وتحسين التنسيق وإقتسام المنافع (ربما بإستخدام الإنترنيت). ويتم التشديد على الحاجة لتقليل إزدواجية الجهود وزيادة التوافق.

٧٢ - وتشدد التقارير الواردة من البلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة إنتقال على القاعدة المعلوماتية الممتازة القائمة، والتي تستند إلى برامج البحوث والرصد، التي تم وضعها منذ فترة طويلة. وليس واضحاً لأي مدى زيادة أو تعديل هذه البرامج كنتيجة للتصديق على الإتفاقية، ولا مدى تصدي هذه البرامج لرصد الآثار السلبية في التقارير (برغم أنه في معظم الحالات تكون التهديدات معروفة). وعلى الأقل، قام بلد واحد بتقييم التنوع البيولوجي في مناطق الغابات كأساس لتخطيط الحفظ في المستقبل.

٧٣ - ولا تناقش إدارة المعلومات إلا قليلاً في تقارير هذه البلدان، مع أنه من المعروف أن هناك عدداً من المبادرات الجارية التي تحاول زيادة الحصول على كتلة المعلومات المتوافرة. ويذكر تقريران برنامج شبكة معلومات البيئة والموارد الطبيعية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والذي يساعد البلدان على تطوير كفاءة إدارتها المعلوماتية وقدرتها على إنتاج تقارير عن حالة البيئة . وقد شدد إجتماع عقد مؤخراً لخبراء إقليميين للتنوع البيولوجي على أهمية المبادرات الدولية لدعم إتساق وإقتسام المعلومات بين البلدان المجاورة .

٧٤ - ولدى جميع الأطراف من البلدان المتقدمة مجموعة مهمة من المعلومات التي تستطيع أن تسند إليها تقييم المكونات المهمة للتنوع البيولوجي والعوامل ذات الآثار الضارة على هذه المكونات. وقد بدأت برامج البحوث وعمليات المسح لهذه البلدان منذ سنوات كثيرة .

٧٥ - ويغطي عدد من التقارير تطوير الأهداف والمؤشرات للإستخدام في الرصد، والتخطيط وإعداد التقارير. وفي معظم الحالات تكون هذه في مرحلة مبكرة من التطوير. وتستند بعض برامج المؤشرات إلى زيادة تطوير الأهداف والمؤشرات التي تطور للعمليات الأخرى، بما فيها إستعراض تنفيذ خطط العمل البيئية والمعلومات الإحصائية التي أعدت لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وغيرها.

٧٦ - وتشير التقارير إلى الدور الأساسي للعلوم في عملية الإتفاقية. وفي هذا الصدد، فإن مؤتمر الأطراف سوف يذكر بالتوصية ١/٢ للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، بشأن المؤشرات، ورصد وتقييم التنوع البيولوجي، التي إعتمدها المقرر ١٠/٣ لمؤتمر الأطراف. وسوف ينظر في هذه المسائل أكثر في إطار البندين ٤ (تقرير الإجتماع الثالث للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية) و ١٣ (إستعراض عمليات الإتفاقية) من جدول الأعمال المؤقت للإجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف.

هاء - المناطق المحمية

٧٧ - وتشدد جمع التقارير الواردة من كل منطقة من المناطق على أهمية نظم المناطق المحمية في البرامج الوطنية لتنفيذ الحفظ، أما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وتوصف نظم المناطق المحمية، وفي حالات كثيرة، يتم تحديد الإجراء الذي يتخذ كجزء من الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وتحدد المسائل الرئيسية بوصفها تتثمل في ضرورة ضمان أن تغطى معظم نظم المناطق المحمية النطاق الكامل للتنوع البيولوجي على نحو كاف، والحاجة إلى ضمان تشريعات مناسبة وإدارة فعالة (بما في ذلك موارد بشرية ومالية كافية)، والحاجة إلى ضمان الدمج الفعال بين المناطق المحمية والمنطقة الأوسع، والحاجة إلى ضمان الإشراك الفعال لكل الأطراف المهتمين في إنشاء وإدارة المناطق المحمية.

٧٨ - ويتم التشديد أيضاً على أهمية مبادرات المناطق المحمية الدولية والمناطق المحمية عبر الحدود في عدد من التقارير، وبخاصة تقارير البلدان الأوروبية الغربية والبلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة إنتقال. فعلى سبيل المثال، يوضع تشديد خاص داخل بلدان الإتحاد الأوروبي والبلدان التي تسعى للتقدم بطلبات للإلتحاق بالعضوية في المستقبل القريب ، على تطوير شبكات مناطق خاصة للحفظ وبخاصة المناطق المحمية التي أنشئت في إطار تشريعات الجماعة الأوروبية (أنظر الفرع واو أدناه) . وترمي هذه الشبكة الدولية للمواقع المعينة وطنياً (ناتورا ٢٠٠٠) إلى حماية مناطق أساسية

لكل الأنواع والموائل ذات الأهمية لأوروبا . وفي أماكن أخرى من أوروبا وغيرها، تشجيع إتفاقية بيرن على تطوير شبكة موازية للمناطق الأساسية .

٧٩ - وفي منطقة عموم أوروبا الأوسع، التي تتضمن الإتحاد الروسي والجمهوريات الآسيوية الوسطى . يوجد برنامج لتطوير "شبكة إيكولوجية لعموم أوروبا"، كجزء من إستراتيجية التنوع البيولوجي وتنوع المناظر الطبيعية. والهدف من هذا البرنامج هو البناء على سلسلة من المناطق الهامة التي تم تطويرها بموجب توجيهات الإتحاد الأوروبي وإتفاقية بيرن، ومجموعة من المناطق العازلة، والممرات والمناطق المحمية الأخرى التي تضمن فيما بينها الحفظ الفعال لكل عناصر التنوع البيولوجي وتنوع المناظر الطبيعية ذات الأهمية لعموم أوروبا.

٨٠ - وتسهم الشبكات متعددة الجنسيات للمناطق المحمية، بما فيها شبكات مواقع رامسار، ومحميات المحيط الحيوي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - برنامج الإنسان والمحيط الحيوي، ومواقع التراث العالمي، والشبكات الأخرى التي لم تذكر صراحة في التقارير الوطنية، تسهم جميعها في زيادة فعالية إجراء الحفظ عن طريق الإعتراف الدولي بما تنطوي عليه من قيمة وأهمية.

واو - تنفيذ السياسات والتدابير عبر الحدود الدولية

٨١ - وثمة الكثير من المبادرات الدولية التي تعمل على جمع الحكومات معاً بهدف تخطيط وتنفيذ الأنشطة ذات الأهمية المحتملة للحفظ والإستخدام المستدام للتنوع البيولوجي. وتشير الأطراف إلى سلسلة واسعة من مثل هذه المبادرات في تقاريرها الوطنية، بما فيها إتفاقيات أخرى ذات صلة بالتنوع البيولوجي، وتشير إلى مختلف المحاولات الجارية على المستوى الوطني لتأسيس الدمج في تنفيذ هذه الأنشطة المختلفة. وتشير العديد من الأطراف إلى الجهود الملحوظة لتنسيق تنفيذ الإتفاقيات الدولية .

٨٢ - والملفت بوجه خاص تلك الجهود متعددة الأطراف التي ليست عالمية في طبيعتها إلا أنها تجمع بلداناً ذات إهتمامات خاصة أو قضايا مشتركة .

٨٣ - وبلدان الإتحاد الأوروبي الـ ١٥ متميزة، من حيث الخضوع لقوانين، وتوجيهات وقرارات مُتفق عليها على المستوى الأوروبي. والكثير من هذه تكون ذات صلة مباشرة بتنفيذ الإتفاقية وتُناقش في التقارير الوطنية وتقرير الجماعة الأوروبية .

٨٤ - وعلى سبيل المثال، تطلب توجيهات الجماعة الأوروبية المتعلقة بالطيور والموائل إلى الدول الأعضاء تحديد وإدارة مواقع محمية لأنواع مسجلة محددة على نحو مناسب. وسوف توفر شبكة المناطق المحمية الناتجة (شبكة ناتورا ٢٠٠٠) مناطق أساسية لحماية الأنواع والموائل ذات الأهمية بالنسبة لأوروبا. ومن الأهمية بمكان أن هذه التوجيهات توفر قوة دافعة للإتحاد الأوروبي لتنفيذ

إتفاقية بيرن بشأن حفظ الأحياء البرية والموائل الطبيعية الأوروبية، ويتزايد التعاون بين اللجنة الأوروبية وأمانة إتفاقية بيرن بشأن تحديد شبكة مكافئة لمواقع في أطراف أخرى في إتفاقية بيرن (شبكة إميرالد المقترحة) .

٨٥ - ويُشار في تقارير عدة إلى قانون الجماعة الأوروبية بشأن طرق الإنتاج الزراعي المتوافقة مع مقتضيات حماية البيئة وصيانة المناطق الريفية وبوجه رئيسي، بسبب الحافز المالي الذي يقدمه القانون لتشجيع التنوع البيولوجي في مجال الزراعة. وهو واحد من سلسلة واسعة من قوانين وتوجيهات الجماعة الأوروبية ذات الصلة بالمضامين البيئية للزراعة وحفظ المواد الجينية .

٨٦ - وللجماعة الأوروبية آثار ليس فقط على البيئة عن طريق أطرها القانونية ، بل نتيجة للآثار التي تحدثها أيضاً عن طريق آليات الحفز وسياسات بشأن إستخدام الأموال التي تسيطر عليها ، على سبيل المثال ، عن طريق "الصناديق الهيكلية" و "صندوق التضامن" .

٨٧ - ويُلفت الإنتباه في التقارير ليس فقط إلى وجود هذه السياسات والمبادرات التنظيمية ، ودورها في تشجيع مرامي الإتفاقية ، بل أيضاً إلى حقيقة أن اللجنة الأوروبية تنسق تنفيذ هذه التدابير بفعالية تامة عبر كل البلدان الـ ١٥ للإتحاد الأوروبي (وجميعها أطراف في الإتفاقية) . وسوف تبدأ المفاوضات للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي قريباً مع ستة بلدان أخرى ، جميعها أطراف في الإتفاقية ، ويُشير أثنان من هذه البلدان بالتحديد إلى الخطوات التي تتخذها لتحقيق الإتساق مع تشريعات وسياسات الجماعة الأوروبية . ولذلك ، فإن هذه الخطوات التي تتخذها اللجنة الأوروبية مهمة جداً في تنفيذ الإتفاقية على إمتداد المنطقة .

٨٨ - وتشير بعض التقارير الواردة من بلدان يمر إقتصادها بمرحلة إنتقال إلى الخطوات التي تتخذها بهدف التنسيق مع الإتحاد الأوروبي كجزء من طلبها للإنضمام للإتحاد . وهذه تتضمن النظر في الخطوات المطلوبة لتنفيذ شتى التوجيهات والقوانين التي تنطبق على الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي . وفي بعض الحالات ، يتقدم التنفيذ سابقاً العضوية بدعم من مبادرات تمويل الجماعة الأوروبية PHARE (لبلدان وسط وشرق أوروبا) و TACIS (لبلدان الإتحاد السوفياتي سابقاً) .

٨٩ - تغطي إستراتيجية التنوع البيولوجي وتنوع المناظر الطبيعية لعموم أوروبا التي إعتمدت في مؤتمر وزراء البيئة الأوروبية في إجتماعه المنعقد في صوفيا في عام ١٩٩٥ ، تغطي منطقة تمتد من غرب أوروبا مروراً بالإتحاد السوفياتي سابقاً بأكمله، وتشدد العديد من التقارير لكل من منطقة أوروبا الغربية والبلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة إنتقال على الدور الرئيسي الذي يمكن أن تقوم به هذه الإستراتيجية في تنفيذ الإتفاقية عبر المنطقة . وتوفر مواضيع الإجراء المختلفة فرصة سانحة لدمج المبادرات في إطار مختلف البرامج الدولية ، ويوضع التشديد على أهمية دمج المبادرات. وتوفر الإجتماعات الدولية المتعددة والإجتماعات الحكومية الدولية التي تنظم كجزء من إستراتيجية عموم أوروبا محفلاً لتحقيق بعضاً من الأهداف المشتركة للإستراتيجية والإتفاقية .

.../

٩٠ - وتشير التقارير أيضاً إلى دور الوكالة الأوروبية للبيئة في تجميع المعلومات في إستمارات موحدة من الإتحاد الأوروبي وما وراءه، والبناء على برامج لجمع البيانات الموحدة بدأت قبل أكثر من ١٥ سنة . وتجمع المعلومات عن طريق مجموعة من نقاط الإتصال الوطنية وعدد من المؤسسات المتخصصة . وتستطيع الوكالة الأوروبية للبيئة إستعراض التنوع البيولوجي بإنتظام على المستوى الأوروبي ، وهناك سلسلة من التقارير الموحدة والنواتج الأخرى التي تسفر عن هذا العمل، بما في ذلك تقارير بشأن حالة البيئة داخل منطقة عموم أوروبا . وداخل بلدان الإتحاد الأوروبي يمكن ربط ذلك مباشرة بآثار سياسات الإتحاد الأوروبي . ويتم إجراء تحليل بإستخدام مؤشرات في مصفوفة DPSIR .

٩١ - وضمن منطقة نصف الكرة الغربي ، دعا مؤتمر قمة القارة الأمريكية لعام ١٩٩٦ إلى إنشاء شبكة معلومات أمريكية للتنوع البيولوجي لتشجيع الوسائل المتوافقة لجمع ، وتوصيل وتبادل المعلومات المهمة لصنع القرار . ويمكن وجود جهود مماثلة لتطوير الإستخدام الأفضل للمعلومات داخل المناطق والمواضيع في مناطق اخرى من العالم .

٩٢ - وتشير التقارير أيضاً إلى التعاون الدولي على المستوى دون الإقليمي . وإستمدت الأمثلة التالية من عدة تقارير وطنية :

(أ) في داخل أوروبا ، تعمل بلدان منطقة الشمال (الدانمرك ، فنلندا ، آيسلندا ، النرويج والسويد) معاً بشأن مجموعة واسعة من القضايا بما فيها البيئة ، وتتعاون بلدان منطقة البلطيق (الدنمراك ، أستونيا ، فنلندا ، لاتفيا ، ليتوانيا ، ألمانيا ، الإتحاد الروسي والسويد) في مجال بيئة بحر البلطيق ؛

(ب) وفي وسط آسيا ، يتمثل بعض أهداف مشروع حفظ التنوع البيولوجي المقترح لمنطقة جبل تيان شان الغربي لكازاخستان قيرغيزستان وأوزبكستان في تشجيع التعاون الإقليمي وإتساق المعايير البيئية ؛

(ج) وقد إستحدثت بلدان أمريكا الوسطى (بليز ، كوستاريكا ، السلفادور ، غواتيمالا ، هندوراس ، نيكاراغوا وبنما) إتفاقات على مستويات مختلفة بشأن مختلف جوانب السياسات البيئية ، بما فيها التنمية المستدامة وشبكات المناطق المحمية . ويؤكد أحد التقارير أهمية مثل هذه الإتفاقات والبرامج متعددة الأغراض ، مشدداً على ضرورة عمل المشاركين من أجل تحقيق المزيد من التعاون الدولي بين البلدان المجاورة بإستخدام هذه الآليات .

٩٣ - وعلى نطاق أوسع ، تتعاون بلدان منطقة القطب الشمالي (كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، آيسلندا، النرويج ، الإتحاد الروسي ، السويد والولايات المتحدة الأمريكية) على المستوى الحكومي

الدولي بشأن التنمية المستدامة والحماية البيئية في منطقة القطب الشمالي . وتشير التقارير إلى المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية في هذه العملية .

٩٤ - وهناك مجموعة واسعة من الإتفاقات الدولية التي تغطي مناطق معينة، بما فيها على سبيل المثال إتفاقيتي قرطاجنة وبرشلونة . اللتان تغطيان منطقة الكاريبي الأوسع والبحر الأبيض المتوسط على التوالي ؛ والبرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ وإتفاقيات آبيا التي تغطي الدول الجزرية في المحيط الهادئ ؛ وإتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا ، وكثير غيرها. وجوانب كل صك من هذه الصكوك مهمة لأهداف الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وموادها .

٩٥ - بيد أن الجانب الملحوظ لهذه التقارير يتمثل في أنه بالرغم من أن الأطراف تقدم معلومات بشأن الإتفاقيات الدولية ذات الصلة التي تكون أطرافاً فيها ، فلا يتوافر سوى القليل من النقاش الصريح حول مدى إجراء التنفيذ على المستوى الوطني لهذه الإتفاقيات بطريقة متكاملة . بالإضافة إلى ذلك ، ومع مراعاة عدد ونطاق المبادرات القائمة ، فإن عدداً قليلاً نسبياً من الأطراف تبحث في التكامل أو التعاون الإقليمي بشكل مستفيض. ويلاحظ أيضاً أنه يصعب الإشارة إلى عدد من الإتفاقات الإقليمية المهمة ، ودوافع ذلك جديرة بالبحث . وأن إعداد تقارير مستقبلية حول الخطوات المتخذة لدمج تنفيذ الإتفاقات والبرامج الدولية قد توفر باعثاً مفيداً لإقامة روابط بين هذه المبادرات ، عندما لا توجد بالفعل .

زاي - سبل التنفيذ

١ - الموارد المالية والبشرية

٩٦ - وتتفاوت التقارير المقترحة من أمريكا اللاتينية تفاوتاً كبيراً في مدى تغطيتها لتوافر الموارد والإحتياجات إليها ، ومدى إمكانية الوفاء بهذه الإحتياجات داخل البلاد . ويُعترف بدعم مرفق البيئة العالمية لتطوير الإستراتيجيات في عدد من التقارير ، كما ويُشار إلى مساعدات دولية أخرى، ولكن ليس بطريقة منتظمة . وتعترف معظم الأطراف أنها في بداية عملية تأتي بالتغيير وتضيف مهام جديدة لبرامج وكالاتها . وتحدد العديد من التقارير التدريب في مهارات جديدة بأنه مطلب مستقبلي. كما ويتم تحديد كل من التكنولوجيا الأحيائية والسلامة الأحيائية بأنهما مجالات يتطلبان التدريب .

٩٧ - ولا تنحو التقارير الواردة من الدول الجزرية الصغيرة النامية لإدراج معلومات بشأن توافر الموارد والحاجة إليها .

٩٨ - وتحدد عدة تقارير من الأطراف في آسيا الحاجة إلى موارد مالية إضافية و/أو للمزيد من الموظفين الماهرين ، ودلك بهدف تنفيذ النطاق الكامل للتدابير المطلوبة لضمان الحفظ وإستدامة إستخدام التنوع البيولوجي . ويُحدد التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بأنه آلية قيمة لضمان ترقية

.../

الخبرة العملية في البلاد ، وتطور معظم البلدان إستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي بدعم من مرفق البيئة العالمية .

٩٩ - وفي داخل أفريقيا ، يُستشهد بالإفتقار إلى الموارد المالية والبشرية كثيراً بأنها عوامل تعوق تطوير وتنفيذ البرامج لكل من الحماية البيئية وحفظ التنوع البيولوجي وإستدامة إستخدامه . وقد دعم البنك الدولي تطوير عدداً من خطط العمل البيئية الوطنية ، ويدعم مرفق البيئة العالمية تطوير معظم إستراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية عن طريق الأنشطة التمكينية للتنوع البيولوجي .

١٠٠ - وفي أوروبا الغربية ، تعتبر الموارد البشرية والمالية المتاحة لتنفيذ إستراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية جيدة عموماً . برغم أن التقارير لا تتناول جميعها المسألة . وفي الكثير من البلدان يتم تحديد المزيد من الموارد المالية بأنها مطلوبة ، ولكن تُبحث النُهج الإبتكارية لجمع الإيرادات والرعاية ، وخاصة مع القطاع الخاص . وفي بعض مناطق غرب أوروبا ، تتوافر كميات ضخمة من الأموال عن طريق اللجنة الأوروبية ، حيث يمكن إستخدام الصناديق الهيكلية وصندوق التضامن لتمويل أنشطة تدعم (أو على الأقل لا تؤثر على) حفظ التنوع البيولوجي .

١٠١ - وتشير تقارير الأطراف في أوروبا الغربية إلى مواردها المالية والبشرية المتاحة لنقل التكنولوجيا وبرامج بناء القدرات في أجزاء أخرى من العالم . وتؤكد العديد من التقارير برامج المساعدات الخارجية ، وتحدد تقارير أخرى كميات الأموال التي تخصص لهذا الغرض ، إما بطريقة مباشرة ، أو عن طريق آليات مالية مثل مرفق البيئة العالمية . وتشير التقارير ذات الصلة أن الوكالات المسؤولة قد حددت سياسات للبرامج التي تديرها ، وحددت بلدان وقطاعات مؤهلة للأموال ، ووضعت إجراءات لتفادي تمويل الأنشطة ذات إمكانية إلحاق الضرر .

١٠٢ - ويتفاوت توافر الموارد تفاوتاً كبيراً في البلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة إنتقال ، وتسعى معظم البلدان إلى الحصول على مساعدات خارجية ، مالية وتقنية ، في بعض مجالات الأنشطة على الأقل . ويتباين مثل هذا الدعم من مشروعات محددة ، مثل إدارة نظم المناطق المحمية أو تطوير إدارة معلومات للتنوع البيولوجي ، إلى متطلبات أكثر إتساعاً بشأن بناء القدرات . وفي معظم الحالات، يدعم مرفق البيئة العالمية تطوير إستراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية.

١٠٣ - ولدى الأطراف من البلدان المتقدمة الأخرى موارد كافية لضمان تنفيذ إستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي ، وفي معظم الحالات تدعم أيضاً الأنشطة المتعلقة بالحفظ في البلدان الأخرى عن طريق برامج مساعدات إنمائية متعددة الأطراف .

١٠٤ - وخلال الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ ، إعتمد مرفق البيئة العالمية ، بوصفه الهيكل المؤسسي الذي يشغل الآلية المالية ، مشروعات أنشطة تمكينية للتنوع

.../

البيولوجي لـ ٩٣ بلداً نامياً طرفاً . وتضمنت هذه المشروعات ، ضمن جملة أمور ، مساعدة الأطراف في تنفيذ المادتين ٦ و ٨ من الإتفاقية ، بما في ذلك إعداد إستراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية والتقارير الوطنية الأولى . وترد تفاصيل مشروعات الأنشطة التمكينية هذه في تقرير مرفق البيئة العالمية لمؤتمر الأطراف (UNEP/CBD/COP/4/15) .

١٠٥ - وتبرز الحاجة إلى توفير الظروف التي تستطيع بها كل البلدان إكمال الإستراتيجية ودورة التخطيط بوضوح من التقارير . وهذه تنعكس في نتائج حلقات تخطيط التنوع البيولوجي التدريبية (أنظر الفرع رابعاً أدناه) . وتحدد البلدان النامية والبلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة إنتقال الحاجة إلى التنسيق ، وإقتسام المعلومات والخبرة ، وبناء القدرات على المستوى الإقليمي ، بطريقة تستطيع بها البلدان المتقدمة في العملية مساعدة البلدان الأخرى التي لا تزال تصيغ إستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي .

٢ - موارد المعلومات

١٠٦ - وفي داخل أوروبا الغربية ، فإن مصادر المعلومات تكون أيضاً متاحة عموماً لدعم التنفيذ، برغم أنها لم تنظم حالياً بما يكفي من الكفاءة. ويتم التخطيط للمزيد من تطوير الشبكات المعلوماتية في عدة بلدان ودولياً تحت رعاية الوكالة الأوروبية للبيئة . والجانب الذي يمكن تزويده بالمزيد من المعلومات في التقارير الوطنية للأطراف من بلدان غرب أوروبا يتمثل في مدى حيازتها للمعلومات ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي في أجزاء أخرى من العالم . وترد بعض الإشارات إلى المشروعات التعاونية الجارية في هذا المجال .

١٠٧ - ويمكن لبعض البلدان المتقدمة الحصول على كميات ضخمة من المعلومات ، وإما أن تكون قد طورت نظماً للمعلومات أو أنها في طريق تطوير نظم توفر بشكل مطرد سبل موحدة للحصول على هذه المعلومات . وتستخدم معظمها الإنترنيت لضمان الحصول على معلومات من خلال الشبكة بشكل كبير .

١٠٨ - وتتوفر مجموعات ضخمة من المعلومات في البلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة إنتقال، قائمة على بحوث وبرامج رصد تكون في بعض الحالات قديمة . وتتخللها الثغرات، بيد أن التقارير تكشف عن شاغل رئيسي بأن الوضع الإقتصادي قد يكون له آثار على مستقبل البحوث وبرامج الرصد. والحاجة إلى تطوير المزيد من نظم المعلومات المنسقة واضح ، وفي بعض الحالات يتطلب هذا البدء بحوسبة البيانات بهدف زيادة إمكانية الحصول عليها .

١٠٩ - وتورد الأطراف في أمريكا اللاتينية عموماً بأن هناك مجموعة ضخمة من المعلومات ، ولكن هناك ثغرات كبيرة ينبغي معالجتها . ولم تعطى إمكانية الحصول على هذه المعلومات حقيقة في التقارير ، ولكن هناك حاجة للإستناد إلى البرامج القائمة بالفعل في الكثير من البلدان لتعزيز

إمكانية الحصول على المعلومات الموجودة في البلدان وفي أي مكان آخر . أن تطوير نظم معلومات التنوع البيولوجي الوطنية التي تشجع إقتسام وتبادل المعلومات يمكن أن تُعزز أكثر عن طريق دراسات الحالة وبرامج التدريب .

١١٠ - وفي داخل الدول الجزرية الصغيرة النامية ، فإن نظم المعلومات التي تدعم تطوير وتنفيذ حفظ التنوع البيولوجي تُطور من قبل بعض الأطراف ، ولكن في معظم الحالات يتطلب ذلك إجراء المزيد من التخطيط والتطوير . وعلى الأقل يشدد أحد التقارير أيضاً على أهمية الحصول على المعلومات التي تمت حيازتها خارجياً بما فيها المعلومات المنشورة .

١١١ - وفي آسيا تتوافر الكثير من المعلومات ، وتكون في بعض الحالات قائمة على بحوث قديمة، ولكن هذه المعلومات لا تتوافر دائماً للذين يحتاجون إليها . ولهذا السبب ، تعمل عدد من البلدان على تطوير نظم للمعلومات ، وتحدد عدداً من التقارير الحاجة إلى المزيد من التطوير في هذا المجال .

١١٢ - ويقدم أحد التقارير من منطقة آسيا توصيات حول إدارة البيانات والمعلومات التي يبدو أنها تحجب إحتياجات الكثير من الأطراف وهذه تتضمن (بإختصار) :

(أ) بحث وتنفيذ وسائل تعزيز جمع ، وإقتسام ، وتحليل ، ونطاق وتوزيع البيانات والمعلومات ؛

(ب) تشجيع تطوير نظم إدارة المعلومات التي تيسر التحليل السريع وتوزيع البيانات والمعلومات ؛

(ج) ضمان أن البيانات والمعلومات تُتاح للمستخدمين المحتملين عن طريق ترتيبات الإقتسام المناسبة ؛ و

(د) المشاركة في تطوير وصيانة قاعدة بيانات دولية مناسبة .

١١٣ - وفي أفريقيا ، يُحدد على نحو واسع نقص المعلومات الأساسية داخل التقارير الوطنية كعائق للتنفيذ الفعال للإتفاقية ، ويُلفت الإنتباه إلى عدم التمكن بصورة نسبية من الحصول على المعلومات. وبذلك فإن المزيد من تطوير نظم المعلومات البيئية في أفريقيا يعتبر بوضوح أحد الأولويات .

١١٤ - والقضايا التي تبرز من التقارير وحلقات تخطيط التنوع البيولوجي التدريبية الأخيرة (أنظر الفرع رابعاً أدناه) تتضمن إمكانية الحصول على المعلومات ، بما فيها التي يتم حيازتها خارج البلاد، وإدارة البيانات وبناء القدرات .

حاء - آليات لإقتسام تجارب وطنية

١١٥ - تتضمن القليل من التقارير الوطنية دراسات حالة ، إلا أن مثل هذه الدراسات المُدرجة توفر خلاصات موجزة ممتازة يمكن أن توفر توجيهات قيمة للأطراف الأخرى .

١١٦ - وبالإضافة إلى دراسات الحالة ، فإن التقارير تتضمن عموماً سلسلة واسعة من المعلومات والتجارب تنطوي على أهمية محتملة للأطراف الأخرى . وتتضمن الأمثلة تقييم الطرف لآثاره على التنوع البيولوجي للبلدان الأخرى ، ومفهوم "المسؤولية القطاعية" للتنوع البيولوجي ، أو التجارب مع تطبيق الآليات الحافزة .

١١٧ - وتوجد آليات في عدد من البلدان لتيسير إقتسام المعلومات والخبرات ، إلا أن هذه تُوجه عموماً نحو المعلومات ، أكثر من توجهها نحو إقتسام الخبرات . وفي كل الحالات تقريباً التي يورد ذكر هذه فيها، تُشدد الحاجة إلى التطوير ، وخاصة فيما يتعلق بإقتسام المعلومات وتبادل المعلومات عن طريق الشبكات. وتبرز حالة مماثلة تبين أن تحسين الآليات للعثور على الخبرات وإقتسامها، بحاجة إلى التطوير أيضاً .

١١٨ - وقد تم تطوير آليات غرفة تبادل المعلومات الوطنية في العديد من البلدان ، ويرد أنها قيد التطوير في عدد من البلدان الأخرى . وهناك ستة مواقع وطنية تستخدم شعار آلية غرفة تبادل المعلومات ، وهناك تسعة مراكز شبكية وطنية أخرى تحتفظ بها نقاط الإتصال الوطنية لآلية غرفة تبادل المعلومات . وبالإضافة إلى ذلك فإن عدداً من الأطراف طورت خدمات معلومات قائمة على الشبكة تعمل كآليات غرفة تبادل المعلومات، ولكنها لم تسمى بعد ولا تدار حالياً بنقاط الإتصال الوطنية التابعة لآلية غرفة تبادل المعلومات .

ط - معلومات أخرى مطلوبة من الأطراف المتعاقدة

١١٩ - تطلب عدة مقررات لمؤتمر الأطراف من الأطراف تقديم معلومات إضافية غير تلك التي طُلبت وفق المقرر ١٧/٢ . ويبدو من التقارير التي دُرست أن هذه المعلومات لم تقدم بطريقة منظمة، وأن الكثير من الأطراف لم تبلغ عن المسألة كلية .

١٢٠ - وطلب المقرر ٦/٣ من الأطراف من البلدان المتقدمة تقديم معلومات بشأن دعمها المالي لأهداف الإتفاقية . ونسبياً فإن القليل من هذه التقارير الوطنية تقدم أكثر من أرقام أساسية جداً

.../

بشأن تخصيص الموارد المالية ، والكثير من التقارير لا تقدم معلومات على الإطلاق ويعزى هذا جزئياً إلى صعوبة التحديد بوضوح ما هو المهم لحفظ التنوع البيولوجي وماهو خلاف ذلك داخل الميزانيات الوطنية ، وخاصة عندما يتدخل عنصر البرنامج عبر القطاعي . (وفي هذا السياق ، الوثيقة (UNEP/CBD/COP/4/17) ("موارد مالية إضافية") تشير إلى المناقشات الأولية بين الأمانة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي بشأن تطوير العلامات الدليلية الاحصائية .)

١٢١ - وطلب المقرر ٢/٣ إلى الأطراف تحديد القضايا والأولويات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي الزراعي وإستخدامه المستدام . وليس واضحاً من معظم التقارير مدى القيام بهذا ، وهناك معلومات غير كافية حول تحديد الأساس الذي يقوم عليه أي تحليل أو توصية لأحقة .

١٢٢ - وحث المقرر ١٤/٣ الأطراف على تزويد معلومات حول تنفيذ المادة ٨ (ي) والمواد ذات الصلة . ومع أن عدداً من التقارير الوطنية تقدم معلومات حول الإجراءات المتخذة لإشراك المجتمعات الأصلية والمحلية في تطوير إستراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية ، وضمان مراعاة مصالحها ، فإن تحليل المعلومات الواردة صعب إذ أن مثل تلك المشاركة في عملية إستراتيجية وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية ، برغم أنها خطوة إيجابية فإنها لا توفر بنفسها معلومات حول تنفيذ المادة ٨ (ي) والأحكام ذات الصلة من الإتفاقية .

١٢٣ - ويدعو المقرر ١٨/٣ الأطراف إلى إقتسام الخبرات بشأن التدابير الحافزة ، وإتاحة دراسات الحالة ذات الصلة . ويُشار إلى عدة تدابير حافزة في التقارير ، ولكن ليس بالضرورة على شكل دراسات حالة بهدف نشر أوسع نطاقاً . (وفي هذا السياق ، فإن الوثيقة (UNEP/CBD/COP/4/18) ("تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة") تناقش دراسة حالة بشأن التدابير الحافزة المقترحة إستجابة للمقرر ١٨/٣) .

رابعاً - الدروس المستفادة

ألف - الدروس المستفادة من حلقات العمل لتخطيط التنوع البيولوجي

١٢٤ - عقدت ثلاث حلقات تدريبية حكومية دولية بشأن إستراتيجية وخطة عمل التنوع البيولوجي الوطنية وهي تشمل :

(أ) حلقة تخطيط التنوع البيولوجي التدريبية نظمتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية عن طريق صندوق المملكة المتحدة للمعرفة البيئية ، بمشاركة ممثلين من ٢٥ بلداً من وسط وشرق أوروبا (برستول ، ٤ - ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧) ؛

(ب) الحلقة التدريبية للخبراء الإقليميين بشأن إستراتيجيات التنوع البيولوجي وخطط العمل والتي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بمشاركة ممثلين من ١٧ بلداً أفريقياً (نيروبي ، ١٩ - ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧) ؛ و

(ج) الحلقة التدريبية للخبراء الإقليميين بشأن إستراتيجيات التنوع البيولوجي وخطط العمل والتي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بمشاركة ممثلين من ٢٨ بلداً من أمريكا اللاتينية والكاريبي (سانتو دومينغو ، ١٤ - ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨) .

١٢٥ - وكان غالبية المشاركين في هذه الحلقات التدريبية هي نقاط الإتصال الوطنية للإتفاقية و/أو منسقي إستراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية والتقارير الوطنية . وقد حضرت الأمانة كل حلقات العمل الثلاث . وشكلت حلقتا العمل اللتان نظمهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جزءاً من أنشطته في إطار هبة المجموعة باء لمرفق تطوير المشروعات من مرفق البيئة العالمية لتطوير مقترح لبرنامج دعم تخطيط التنوع البيولوجي .

١٢٦ - وكجزء من مشروع الفئة باء - لمرفق تطوير المشروعات ، فقد إلتمس صندوق الأمم المتحدة الإنمائي من خلال إستبيان ، آراء منسقي إستراتيجية وخطة عمل التنوع البيولوجي الوطنية وموظفي الوكالة المنفذة لمرفق البيئة العالمية بشأن خبراتهم في عملية إستراتيجية وخطة عمل التنوع البيولوجي الوطنية ، بما في ذلك تحديد أوجه القصور ومقتضيات بناء القدرات التي لم تُف بها .

١٢٧ - والنتائج المستخلصة من الإستبيانات العائدة ومن حلقات العمل تتلخص على النحو التالي:

(أ) إن تخطيط التنوع البيولوجي في إطار النطاق الشامل للإتفاقية هو مفهوم جديد لا توجد له نماذج سابقة أو أمثلة على أفضل الممارسات، ولا تتوافر عنه حالياً إلا القليل من الأدوات المنهجية ؛

(ب) وجميع البلدان منخرطة في عمليات تَعَلُّم مشابهة على الرغم من وجود فوارق ناتجة عن الظروف الخاصة لكل منها ؛

(ج) ومن بين المشاكل المُشار إليها :

'١' عدم كفاية، أو غياب الدعم السياسي للجوانب الحرجة من عملية التخطيط ولإجراءات الموافقة ؛

.../

"٢" ضعف القاعدة التشريعية ؛

"٣" عدم كفاية المعلومات المتوافرة عن قضايا التنوع البيولوجي ؛

"٤" نقص الخبرة والدراية العلمية والتقنية المناسبة في ميدان تخطيط التنوع البيولوجي لدى الحكومات وفيما بين المعنيين بالأمر ؛

"٥" نقص التنسيق المؤسسي أفقياً ورأسياً داخل الحكومات وفيما بين المعنيين بالأمر ؛

"٦" صعوبة الحصول على التمويل ؛

"٧" الضغط الإقتصادي المباشر على النظم الإيكولوجية وقلة إعتمادات الميزانية؛

"٨" الحاجة إلى زيادة التثقيف والتوعية الجماهيريين ؛

"٩" قلة الوضوح بين الوكالات المنفذة فيما يتعلق بعملية وضع الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، ومكوناتها ونواتجها ؛

"١٠" الحاجة إلى الإعتراف بالطبيعة طويلة الأجل لعملية وضع إستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ؛

"١١" ندرة الأمثلة التي تدل على فعالية إدماج إعتبارات التنوع البيولوجي في التخطيط القطاعي وعبر القطاعي .

١٢٨ - إستخلصت هذه النتائج في الغالب الأعم من آراء ممثلي الأطراف من مناطق أوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي بواسطة موظفي الوكالات المنفذة والإستشاريين الخارجيين الذي يساعدون في عمليات وضع الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي .

باء - <u>الدروس المستفادة من عملية وضع وتقديم التقارير</u>

١٢٩ - لا يقوم إلا بعض التقارير بتحديد العمليات المتبعة لضمان فعالية تنفيذ الإتفاقية بصفة عامة وإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي بصفة خاصة .

.../

١٣٠ - ويشير العديد من التقارير دون مواربة إلى الطبيعة الدينامية لإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وإلى ضرورة إستكمالها وتعديلها كلما تحققت أهداف وتغيرات الأحوال. وهذا جزء ضروري من عملية الرصد والإستعراض التي تمثل عملية إعداد التقارير جزءاً منها.

١٣١ - ويبدو من واقع بعض التقارير الوطنية أن الطلب الموجه من مؤتمر الأطراف هو السبب الوحيد لإعداد التقرير. ومع ذلك، فإن الإلزام بتقديم التقارير قد أدى في حالات أخرى إلى إعداد وثيقة لتوزيعها على نطاق أوسع، أو وفر فرصة مناسبة لإستعراض التقدم المحرز .

١٣٢ - أبلغت نقاط الإتصال العديد من البلدان الأمانة بالصعاب التي تظهر عند تطبيق المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير الوطنية بشأن تنفيذ المادة ٦ الواردة في مرفق المقرر ١٧/٢. وتظهر هذه الصعاب جلية أيضاً من واقع التقارير الوطنية. وتحتاج مثل هذه الصعاب كما يحتاج تنوع التقارير الوطنية الناتجة، إلى تقييمها قبل جولة إعداد التقارير التالية، وإستخراج التوصيات بشأن التقارير المستقبلية من هذا التقييم .

١٣٣ - وتتعلق المسائل الرئيسية بـ : طول التقرير، عمق المحتوى، الفترة المطلوب تغطيتها، والإزدواج البادي بين الأقسام، والإزدواج بين التقرير والوثائق الموجودة الأخرى، وصعوبة تقديم أرقام ذات مغزى من الميزانية، وما إذا كان ينبغي للتقرير أن يغطي الأنشطة الناشئة مباشرة عن التصديق على الإتفاقية، وكيفية إعداد تقرير عن تنفيذ مقررات مؤتمر الأطراف، وما الذي ينبغي إدراجه في التقرير عن الإستخدام المستدام والتقاسم العادل والمنصف للموارد .

جيم - إتساق عمليات وضع وتقديم التقارير

١٣٤ - تقتضي الصكوك والعمليات المتعلقة بالتنوع البيولوجي تقديم تقارير وطنية دورية. عادة ما يتم تحديد شكل ومحتوى وتواتر هذه التقارير بواسطة مبادئ توجيهية متفق عليها. وتقوم الإتفاقية أو أمانة البرنامج عادة بإعداد تقرير تجميعي بهدف تقييم التقدم المحرز في تنفيذ وتأمين تقاسم الدروس المستقاه بين الدول الأعضاء .

١٣٥ - ومن بين الصكوك والعمليات ذات الصلة اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، اللجنة المعنية بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وبخاصة كموئل للطيور المائية (إتفاقية رامسار)، وإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، وإعداد إستعراض من جانب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن حالة الموارد النباتية الوراثية في العالم .

١٣٦ - نظرت اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة أثناء دورتها الخامسة في توصيات الأمين العام بتنسيق التقارير الوطنية (أنظر الوثيقة E/CN.17/1997/6). وقد خلصت الدورة الإستثنائية للجمعية العامة المعنية بإستعراض تنفيذ جدول أعمال ٢١ إلى أن التقارير الوطنية بشأن تنفيذ جدول أعمال

.../

القرن ٢١ قد اثبتت قيمتها كوسيلة لتقاسم المعلومات على المستويين الدولي والإقليمي، بل الأهم من ذلك ، كوصلة لتنسيق القضايا ذات الصلة بالتنمية المستدامة على المستوى الوطني داخل البلدان كل على حدة .

١٣٧ - تشارك الأمانة الآن في إجراء دراسة جدوى، إلى جانب أمانات إتفاقية الإتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالإنقراض (CITES)، والإتفاقية المتعلقة بحفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة (CMS)، وإتفاقية رامسار، وإتفاقية التراث العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لبحث تنسيق إدارة المعلومات للإتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي. وتجرى الآن دراسة التوصيات المحتملة لمعرفة جدواها، وفي حالة إعتماد الأجهزة الرئاسية لها قد تهدف إلى مساعدة الأطراف على تقديم المعلومات بأشكال :

(أ) متكاملة (غير مزدوجة) بحيث تقدم المعلومات مرة واحدة وبشكل ثابت ؛

(ب) تخدم إحتياجات أكثر من إتفاقية ؛

(ج) تكون بمثابة مجموعة فرعية للنواتج الوطنية لإدارة معلومات التنوع البيولوجي، (أي، جزءاً من المساهمة التي تقدم للتخطيط الوطني وتطوير السياسات) ؛

(د) تصدر في إطار دورة تناسب الإحتياجات الوطنية ولا تتضارب مع دورات إعداد التقارير للإتفاقيات ؛

(هـ) يجرى تطويرها خلال عملية تدعمها مبادئ توجيهية منسقة وتسميات ومكنزات، وممارسات جيدة موصى بها ومنهجيات لإدارة المعلومات .

١٣٨ - تم ترتيب إجتماع للأمانات المختصة يعقد في الأسبوع الأخير من نيسان/أبريل للنظر في جدوى مثل هذه الترتيبات. وسوف يتاح تقرير هذا الإجتماع لمؤتمر الأطراف في إجتماعه الرابع .

خامساً - التحديات والأولويات المرتقبة

١٣٩ - تمثل التقارير التي تقدمها الأطراف بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ أحكام الإتفاقية وفعاليتها مفتاحاً لضمان فعالية صياغة السياسات والبرامج الرامية لمساعدة الأطراف على الوفاء بإلتزاماتها.

١٤٠ - يجري تطوير الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في الغالبية العظمى من البلدان . إن البلدان التي لم تفرغ بعد من تطوير الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي الخاصة بها ، يجب أن تمنح ما قد تحتاج إليه من مساعدة في سبيل إتمام هذه العملية

.../

والمضي إلى الأمام بإتجاه تنفيذ خطة العمل . إن التقارير الوطنية والإستنتاجات التي خلصت إليها حلقات تخطيط التنوع البيولوجي التدريبية ، المشار إليها آنفاً تحدد الحاجة إلى مواصلة الدعم التقني والمالي لمرحلتي التخطيط والتنفيذ معاً . وتتضمن هذه الإحتياجات بناء القدرات وتقاسم المعلومات والتجارب والحصول على الخبرة والموارد المالية . والفرص سانحة أمام تلك البلدان التي قد أكملت عملية الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ، لمساعدة البلدان ، ولا سيما تلك الواقعة في نفس المنطقة والتي في مرحلة التخطيط والتطوير . وقد تلزم الموارد المالية لهذا الدعم التقني.

١٤١ - يرتبط نجاح تطوير وتنفيذ إستراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي ، بشكل واضح بأحكام رئيسية أخرى من الإتفاقية ، من أبرزها التثقيف والتوعية الجماهيرية وإعتماد التدابير الحافزة المناسبة وسيجري البحث في تنفيذ هذه الأحكام في إطار البند ١٥ من جدول أعمال الإجتماع (أنظر الوثيقتين UNEP/CBD/COP/4/18 و 19) .

١٤٢ - تواجه الحكومات طلبات بشأن تقديم التقارير عن قضايا وثيقة الترابط في إطار سلسلة من الصكوك القانونية الدولية والعمليات الحكومية الدولية المتصلة بالتنوع البيولوجي والحماية البيئية والتنمية المستدامة . ولقد تم التسليم على نطاق واسع بالحاجة إلى إتساق التقارير المقدمة وذلك للإستفادة على أفضل وجه من الموارد والإرتقاء بفعالية عملية تقديم التقارير . وبهذا الصدد ، سيحتاج مؤتمر الأطراف إلى النظر في تنقيح المبادئ التوجيهية بشأن تقديم التقارير من الأطراف ، لكي تسفر هذه العملية عن توفير ما يلزم من معلومات عن التدابير المتخذة لتنفيذ الإتفاقية وفعاليتها، فيما يتم في نفس الوقت تفادي إلقاء الأعباء غير المبررة على الأطراف والزيادة إلى الحد الأقصى من المنافع وإمكانية الحصول على هذه المعلومات بالنسبة للعمليات المتصلة .

١٤٣ - في المقرر ١٧/٢ ، قرر مؤتمر الأطراف أن يقوم في إجتماعه الرابع بتحديد الفترات الفاصلة بين التقارير الوطنية اللاحقة وشكلها . وينبني إتخاذ هذا القرار على تجربة الأطراف في إعداد أولى التقارير الوطنية ومراعاة حالة تنفيذ الإتفاقية .

١٤٤ - قدم عدد كبير من التقارير الوطنية الأولى ، وأفاد عدد أكبر من الأطراف الأمين التنفيذي بعزمها تقديم التقارير في موعد إنعقاد الإجتماع الرابع ، والكثير من التقارير التي تمت دراستها ، قدمت كتقارير مؤقتة ، ومن المنتظر أن تقدم الأطراف المعنية تقارير كاملة بمجرد زيادة التقدم في عملية الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي . وأفادت أطراف أخرى بأنها تنوي تقديم تقاريرها في موعد لاحق من هذا العام .

١٤٥ - من المستحسن إتاحة المجال لإتمام هذه العملية والتحليل التام للدروس المستفادة . ومن شأن أسلوب عمل كهذا أن يقدم الحوافز الضرورية للأطراف ويشجعها على الإستمرار في إعداد وتقديم التقارير الوطنية الأولى كاملة .

١٤٦ - ومع ذلك فالمعلومات المقدمة في هذه المذكرة تشكل موجزاً تجمعياً للمعلومات الواردة في عينة تمثيلية من التقارير المتلقاة من ما يقارب نصف العدد الإجمالي للأطراف من جميع المناطق .

ألف - الفترات الزمنية الفاصلة

١٤٧ - في إطار البند ١٣ من جدول أعمال الإجتماع ، سوف ينظر مؤتمر الأطراف في مدى تواتر إجتماعاته العادية ، فإذا تقرر الإبقاء على الترتيبات الراهنة للإجتماعات السنوية فسيقرر مؤتمر الأطراف عندئذ ، بموجب البند ١٩ من جدول أعمال الإجتماع (موعد ومكان إنعقاد الإجتماع الخامس) أن يعقد إجتماعه المقبل في مطلع عام ١٩٩٩ .

١٤٨ - تفترض تجربة تقديم التقارير الوطنية الأولى بأن موعد تقديم التقارير يجب أن يسبق إنعقاد إجتماع مؤتمر الأطراف ذي الصلة ، بمدة تزيد عن المدة المعتمدة هذه المرة . فمن أجل إتاحة الوقت الكافي لتحليل التقارير وإعداد تقرير الأمين التنفيذي ، يجب أن يحدد الموعد لتلقي التقارير الوطنية بحيث يسبق موعد إنعقاد الإجتماع بستة أشهر على الأقل .

١٤٩ - إن القرار بشأن عقد الإجتماع الخامس في النصف الأول من عام ١٩٩٩ سينطوي بناء على ذلك ، على الحاجة إلى تحديد موعد نهائي لتلقي التقارير الوطنية التالية في النصف الثاني من عام ١٩٩٨ . ولعله ليس من المنطقي التصور بأن أغلبية الأطراف ستكون في وضع يمكنها من إعداد تقرير وطني ثان فور الفراغ من الأول .

١٥٠ - ويعني ذلك أن على مؤتمر الأطراف أن يطلب التقارير الوطنية الثانية في عام ٢٠٠٠. فإذا تقرر الإبقاء على الترتيبات الحالية للإجتماعات السنوية ، فذلك يعني أن يتم النظر في التقارير الوطنية الثانية في إجتماعه السادس وأن يحدد موعد تقديم التقارير في أواخر عام ١٩٩٩ . ومن ناحية أخرى، إذا تقرر إطالة الفترات الزمنية الفاصلة بين إجتماعات مؤتمر الأطراف لمدة سنتين أو أكثر، سيطلب مؤتمر الأطراف عندئذ بأن تتم دراسة التقارير الوطنية الثانية في إجتماعه الخامس في عام ٢٠٠٠ أو لاحقاً ، وأن يحدد موعد تقديم التقارير قبل ستة أشهر على الأقل من إنعقاد ذلك الإجتماع .

باء - مبادئ توجيهية منقحة

١٥١ - فيما يتعلق بالتقارير الوطنية الثانية، فإن مؤتمر الأطراف مدعو لأن يطلب إلى الأطراف أن تقدم معلومات عن التدابير المتخذة لتنفيذ المادة ٧ (التحديد والرصد). وإلى جانب ذلك، وأخذاً في الإعتبار أن معظم الأطراف قد أكملت الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، يمكن

الطلب إلى الأطراف أيضاً أن تُضمن في هذه التقارير معلومات عن إستكمال العملية وعن التجارب المتعلقة بتنفيذ الإستراتيجية وخطة العمل.

١٥٢ - نظراً للإختلاف الملحوظ بين الأطراف من حيث الحجم والتنوع البيولوجي والقدرات والإمكانات، فمن الصعب التحديد بدقة لما على كل طرف أن يقدم بالضبط في تقريره الوطني. وقد وردت المبادئ الهادية العشرة التالية في ورقة إعلامية حول مزيد من المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير الوطنية، وزعت أثناء الإجتماع الثالث للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (UNEP/CBD/SBSTTA/Inf.16). وقد تساعد في تطوير المبادئ التوجيهية في المستقبل لوضع التقارير الوطنية .

(أ) إبن التقرير على معلومات قد طلبتها بالفعل جهات الإتصال الوطنية لضمان أن القطر يفي بالإلتزامات التي قطعها على نفسه نتيجة لتحوله إلى طرف في الإتفاقية ؛

(ب) تأكد من أن التقرير يغطي المجالات ذات الأولوية التي حددها مؤتمر الأطراف في مقرراته ؛

(ج) قم بتغطية ما هو مهم بالنسبة لتنفيذ الإتفاقية، وليس مجرد ما يتم القيام به نتيجة للتصديق على الإتفاقية ؛

(د) شدد على التقدم في تطوير وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي و/أو خطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ؛

(هـ) ضع موجزاً لحالة والإتجاهات الراهنة في التنوع البيولوجي، و "خدمات" التنوع البيولوجي وإستخداماته والتهديدات المحدقة به والتقدم المحرز في تطوير البرامج لتقييم ورصد هذه ؛

(و) تجنب تكرار المعلومات الواردة من الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي أو الدراسات القطرية على المستوى الوطني وتقارير عن حالة البيئة (يمكن إرفاقها) ؛

(ز) وجه التركيز نحو التقدم القابل للقياس منذ التقرير الأخير ، وحدد ما يتوقع إحرازه من تقدم قبل أن يحين موعد التقرير التالي ؛

(ح) إستخدم المؤشرات لتبين التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة في الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي و/أو خطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وفي تقارير سابقة .

(ط) شدد على المعلومات التي من شأنها أن تفيد الأطراف الأخرى في تنفيذ الإتفاقية، وبالتحديد كل من الممارسة السليمة والتجربة السيئة ؛

(ي) ضع تصميماً لتقارير تفي بأغراض متعددة مع إجراء الحد الأدنى من التعديل لتقديمها مثلاً، كمواد للصحفيين أو للتعليم .

سادساً - التوصيات

١٥٣ - إن مؤتمر الأطراف بناء على ذلك مطالب .

(أ) بأن يرحب بعدد التقارير الوطنية الأولى التي قدمت لتشجيع تلك الأطراف التي قدمت تقارير مؤقتة، على أن تقدم تقارير كاملة فور تمكنها من ذلك، وأن يحث الأطراف التي لم تقدم تقاريرها الوطنية الأولى بعد، على أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ؛

(ب) بأن يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يعد طبعة منقحة من هذا التقرير التجميعي إستناداً إلى جميع التقارير الوطنية الأولى المتلقاه والمعلومات الأخرى ذات الصلة ؛

(ج) بأن يقرر مدى تواتر التقارير الوطنية في المستقبل، ومحور تركيز التقارير الوطنية الثانية ويحدد الموعد لتقديمها ؛

(د) بأن يسدى المشورة إلى الأطراف بشأن إعداد التقارير الوطنية الثانية على أن تغطي هذه المشورة كل من طبيعة المعلومات المطلوبة من الأطراف من أجل تقييم حالة تنفيذ الإتفاقية والتوصيات بشأن الإرتقاء بمستوى عملية وضع التقارير على السواء . ففيما يتعلق بالأولى، يطلب إلى مؤتمر الأطراف أن يقدم تعليمات بشأن الشكل والأسلوب والحجم وطريقة المعالجة، التي تضمن إمكانية المقارنة بين التقارير. وبالنسبة للأخيرة ، فإن مؤتمر الأطراف مدعو لأن يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يواصل التعاون مع أمانات إتفاقيات أخرى تتصل بالتنوع البيولوجي، وأمانات إتفاقيات ريو وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الإقتصادية والإجتماعية بشأن تطوير الخيارات لتحقيق الإتساق في وضع التقارير ؛

(هـ) بأن ينظر في القيود والإحتياجات، مالية كانت أو خلاف ذلك، التي حددتها الأطراف ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة إنتقال، فيما يتعلق بإستكمال عملية الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وتقديم التوجيهات لمرفق البيئة العالمية، والوكالات المنفذة ومنظمات مختصة أخرى، حكومية دولية وغير حكومية، والتوجيهات للأطراف ذاتها بغية تيسير إكمال جميع الأطراف للإستراتيجية ولدورة التخطيط ؛

(و) بأن يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يراعي مراعاة تامة المعلومات المقدمة في التقارير الوطنية عند إعداد توقعات التنوع البيولوجي العالمي ؛

(ز) بأن يجعل إستعراض المعلومات الواردة في التقارير الوطنية بنداً ثابتاً من بنود جدول أعمال مؤتمر الأطراف .

المرفق الأول

الأطراف والحكومات التي قدمت تقارير وطنية

١ - الجزائر
٢ - أرمينيا
٣ - استراليا
٤ - النمسا
٥ - جزر البهاما
٦ - بيلاروس
٧ - بليز
٨ - بوتان
٩ - بوليفيا
١٠ - البرازيل
١١ - بوركينا فاصو
١٢ - الكاميرون
١٣ - كندا
١٤ - الرأس الأخضر
١٥ - الصين
١٦ - كولومبيا
١٧ - كوستاريكا
١٨ - الدانمرك
١٩ - جيبوتي
٢٠ - الجمهورية الدومينيكية
٢١ - جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢٢ - إكوادور
٢٣ - مصر
٢٤ - السلفادور
٢٥ - غينيا الإستوائية
٢٦ - أرتيريا
٢٧ - الجماعة الأوروبية
٢٨ فيجي
٢٩ - فنلندا
٣٠ - فرنسا
٣١ - غامبيا
٣٢ - اليونان
٣٣ - هايتي
٣٤ - هنغاريا
٣٥ - أندونيسيا
٣٦ - إسرائيل
٣٧ - جامايكا
٣٨ - اليابان
٣٩ - كازاخستان
٤٠ - كينيا
٤١ - لاتفيا
٤٢ - لبنان
٤٣ - ليسوتو
٤٤ - مدغشقر
٤٥ - ملاوي
٤٦ - ماليزيا
٤٧ - ملديف
٤٨ - جزر مارشال
٤٩ - المكسيك
٥٠ - موناكو
٥١ - منغوليا
٥٢ - موزامبيق
٥٣ - ناميبيا
٥٤ - نيبال
٥٥ - هولندا
٥٦ - نيوزيلندا
٥٧ - النيجر
٥٨ - النرويج
٥٩ - عمان
٦٠ - بنما
٦١ - بيرو
٦٢ - بولندا
٦٣ - قطر
٦٤ - جمهورية كوريا
٦٥ - رومانيا
٦٦ - الإتحاد الروسي
٦٧ - رواندا
٦٨ - السنغال

٦٩ - سلوفينيا
٧٠ - جنوب أفريقيا
٧١ - أسبانيا
٧٢ - سرى لانكا
٧٣ سوازيلندا
٧٤ - السويد
٧٥ - سويسرا
٧٦ - تايلند
٧٧ - توغو
٧٨ - ترينيداد وتوباغو
٧٩ - تركيا
٨٠ - أوغندا
٨١ - أوكرانيا
٨٢ - المملكة المتحدةلبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٨٣ - أوروغواي
٨٤ - أوزبكستان
٨٥ - فييت نام
٨٦ - زامبيا

.../

المرفق الثاني

الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي

الجدول الوارد أدناه يشمل معلومات مستقاة من التقارير الوطنية ، ومعلومات واردة من مرفق البيئة العالمية ووكالاته المنفذة ومن مصادر أخرى . والأطراف والحكومات مطالبة بإستعراض هذه المعلومات وبإبلاغ الأمين التنفيذي بالتعديلات التي يتم إدخالها على هذا الجدول .

البلد	التقرير الوطني	دعم مرفق البيئة العالمية	حالة الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي
ألبانيا	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
الجزائر	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
أنتيغوا وبربودا	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
الأرجنتين	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
أرمينيا	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
استراليا	تقرير وطني	-	جيم
النمسا	تقرير وطني	-	باء
جزر البهاما	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	جيم
البحرين	-	-	ألف
بنغلاديش	-	-	ألف
باربادوس	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
بيلاروس	تقرير وطني	-	باء
بلجيكا	-	-	ألف
بليز	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	جيم

.../

بنن	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
بوتان	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	جيم
بوليفيا	تقرير وطني	-	باء
بوتسوانا	-	-	ألف
البرازيل	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
بلغاريا	-	-	جيم
بوركينا فاصو	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
بوروندي	-	-	ألف
كمبوديا	-	-	ألف
الكاميرون	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
كندا	تقرير وطني	-	جيم
الرأس الأخضر	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
جمهورية أفريقيا الوسطى	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
تشاد	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
شيلي	-	-	ألف
الصين	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	جيم
كولومبيا	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
جزر القمر	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
الكونغو	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
جزر كوك	-	-	ألف

كوستاريكا	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
كوت ديفوار	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
كرواتيا	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
كوبا	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
قبرص	-	-	ألف
الجمهورية التشيكية	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
جمهورية الكونغو الديمقراطية	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
الدانمرك	تقرير وطني	-	جيم
جيبوتي	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
دومينيكا	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
الجمهورية الدومينيكية	تقرير وطني	-	باء
إكوادور	تقرير وطني	-	باء
مصر	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
السلفادور	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
غينيا الإستوائية	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
أريتريا	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
إستونيا	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
أثيوبيا	-	-	ألف

.../

الإتحاد الأوروبي	تقرير وطني	-	جيم
فيجي	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
فنلندا	تقرير وطني	-	جيم
فرنسا	تقرير وطني	-	باء
غابون	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
غامبيا	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
جورجيا	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
ألمانيا	-	-	ألف
غانا	-	-	ألف
اليونان	تقرير وطني	-	باء
غرينادا	-	-	ألف
غواتيمالا	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
غينيا	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
غينيا بيساو		مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
غيانا	-	-	ألف
هايتي	تقرير وطني	-	ألف
هندوراس	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
هنغاريا	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
آيسلندا	-	-	ألف
الهند	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
أندونيسيا	تقرير وطني	-	جيم

إيران (جمهورية-إسلامية)	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
ايرلندا	-	-	ألف
إسرائيل	تقرير وطني	-	جيم
إيطاليا	-	-	ألف
جامايكا	تقرير وطني	-	باء
اليابان	تقرير وطني	-	جيم
الأردن	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
كازاخستان	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
كينيا	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
كيريباتي	-	-	ألف
قيرغيزستان	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية	-	-	ألف
لاتفيا	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
لبنان	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
ليسوتو	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
ليختنشتاين	-	-	ألف
ليتوانيا	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	جيم
لكسمبرغ	-	-	ألف
مدغشقر	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
ملاوي	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء

ماليزيا	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	جيم
ملديف	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
مالي	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
جزر مارشال	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
موريتانيا	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
موريشيوس	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
المكسيك	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
سيكرونيزيا (ولايات الموحدة)	-	-	ألف
موناكو	تقرير وطني	-	جيم
منغوليا	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
المغرب	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
موزامبيق	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
ناميبيا	تقرير وطني	-	باء
ناورو	-	-	ألف
نيبال	تقرير وطني	-	ألف
هولندا	تقرير وطني	-	جيم
نيوزيلندا	تقرير وطني	-	باء
نيكاراغوا			ألف
النيجر	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
نيجيريا	-	-	ألف

نيو	-	-	ألف
النرويج	تقرير وطني	-	باء
عُمان	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
باكستان	-	-	ألف
بنما	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
بابوا غينيا الجديدة	-	-	ألف
باراغواي	-	-	ألف
بيرو	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
الفلبين	-	-	ألف
بولندا	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
البرتغال	-	-	ألف
قطر	تقرير وطني	-	ألف
جمهورية كوريا	تقرير وطني	-	ألف
جمهورية ملدوفا	-	-	ألف
رومانيا	تقرير وطني	-	جيم
الإتحاد الروسي	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
رواندا	تقرير وطني	-	ألف
سانت كيتس ونيفس	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
سانت لوسيا	-	-	ألف
سانت فنسنت وجزر غرينادين	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
ساموا	-	-	ألف
سان مارينو	-	-	ألف

السنغال	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
سيشيل	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	ألف
سيراليون	-	-	ألف
سنغافورة	تقرير وطني		ألف
سلوفاكيا	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	جيم
سلوفينيا	تقرير وطني	-	باء
جزر سليمان	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
جنوب أفريقيا	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
أسبانيا	تقرير وطني	-	باء
سري لانكا	تقرير وطني	-	جيم
السودان	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
سورينام	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
سوازيلندا	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
السويد	تقرير وطني	-	باء
سويسرا	تقرير وطني	-	باء
الجمهورية العربية السورية	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
طاجيكستان	-	-	باء
تايلند	تقرير وطني	-	باء
توغو	تقرير وطني	-	باء
ترينيداد وتوباغو	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
تونس	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء

.../

تركيا	تقرير وطني	-	باء
تركمانستان	-	-	باء
أوغندا	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
أوكرانيا	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
المملكة المتحدة	تقرير وطني	-	جيم
جمهورية تنزانيا المتحدة	-	-	ألف
أوروغواي	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	BZ
أوزبكستان	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
فانواتو	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
فنزويلا	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
فييت نام	تقرير وطني	-	جيم
اليمن	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
زامبيا	تقرير وطني	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء
زمبابوي	-	مرفق البيئة العالمية-الوكالة التنفيذية	باء

فك الرموز

ألف - لا توجد معلومات
باء - مزمع أو تحت الإعداد
جيم - مكتمل ومعتمد

- - - - -

.../